

إِلِلْصَاحُ الْمُبْهَمِ

لِمَعْنَى السَّبِيلِ

شرح على متن السام المنورق في علم المنطق

للعلامة الأخصري

اعني به

مصطفى أبو زيد محمود الأزهري

الوزير السعيد بكلية أصول الدين - القاهرة

تأليف

العلامة الشيخ

أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري

الوليد سنة ١١٠١ هـ ، التوفي سنة ١١٩٢ هـ



دار البعث

إِيضًا الْمُبْتَدِئِينَ
لِمَعَانِي السَّنَةِ

إِصْلَاحُ الْمُبْتَدِئِينَ
لِمَعَانِي السَّلَامَةِ

شیرین و حلو استمعتی که در علم غنای
فیض و کرم است

المجلس
العلمي

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

الزيتون ٢٠٠٤، ١٠، ١٠٠

۱۲۸

عظیم: ایوزند محمود المذہبی

السيرة والسيرات

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

T-0-Y/TZALF

التقويم السنوي

I.S.B.N. 978-977-6259-07-2

دار البصائر

القاهرة، زهران، شحاتة، نصر.

تعمول : ٤٨٩٨٢-٥-١-٩٤٠٩١٧٦٠

مركز التوزيع / ٢٢ درب الأثرية خلف الجامع الأزهر.

مجموع: ۱۲۱۷۹۹۷۸، ۰۲۴۳۷۲۶۲

● جميع الحقوق محفوظة للناسر ●

الطبعة الأولى

9515 / 51559

الحاجات النفسية

المكتب العلمي، بدار البيضاء

الأحياء الفم - الفلاف الكاوي

قسم التعميمات بدار البصائر

يحظر الطبع أو النقل أو الترجمة أو التحويل إلى بيانات إلكترونية لأي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي من الناشر

المؤلف مسئول مسؤولية كاملة عن أفكار وأسلوب ونقطة هذا الكتاب
وتقتصر مسؤولية الناشر على المراجعات الفنية والإخراج الفني فقط

إيضاح المذهب لمعاني السلسلة

شرح على متن السلم المنور في علم المنطق
للعلامة الأزهري

تأليف

العلامة الشيخ

أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري

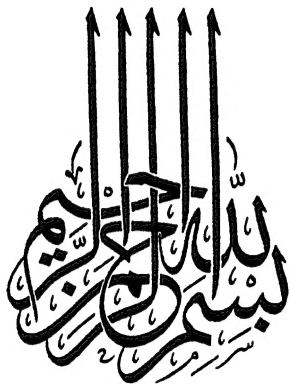
المولود سنة ١١٠١ هـ ، التوفي سنة ١١٩٢ هـ

استوفى

مصطفى أبوزيد محمود الأزهري

المدرس المساعد بكلية أصول الدين - جامعة القاهرة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُتَذَكِّرًا

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أما بعد؛ فإنه من نعم الله تعالى التي أنعم بها على عباده نعمة العقل، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَفْرَحَكُمْ مِنْ بَطُونٍ أَمْهَرَكُمْ لَا تَقْلُمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، وقال أيضًا: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٨].

وذم سبحانه وتعالى الكفار والمشركين وأعد لهم نار جهنم خالدين فيها، بل إنه سبحانه وتعالى اعتبرهم أضل من البهائم لتعطيلهم لهذه النعمة العظيمة، فقال سبحانه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالْإِنسِ ثُمَّ قَلَّوْا لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَلْصِقَةٌ كَاللَّذَنُورِ أَلْصِقًا بِالْجَبَمِ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِقُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

هذه النعمة العظيمة التي فضل الله تعالى بها الإنسان على الحيوان تحتاج إلى ما يعصمها عن الخطأ في تفكيرها، وهذا لا يتم إلا بتعلم علم المنطق الذي هو الآلة التي تعصم مراعاتها العقل عن الخطأ في فكره.

ومن هذا المنطلق، وحرصًا على نشر العلم النافع، فقد توجه اختيارنا لمتن من

التون الشهيرة الذي دُرِّس في الأزهر الشريف منذ قرون طويلة، ألا وهو متن «السُّلَّمُ الْمُنَوَّرِقِ» للعلامة الأخضرى، ووقع اختيارنا أيضًا على شرح العلامة الشيخ أحمد الدمنهوري عليه، الذي امتاز بسهولة العبارة ووضوحها، والبعد عن التطويل والتعقيد، لتيسير الفهم به للمبتدئين في دراسة هذا الفن.

وقد قلّمت هذا الشرح بترجمة للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري، مع إفراد المتن عن الشرح تيسيرًا لحفظه، ثم كان التوجه للاهتمام بالشرح بوضع علامات الترقيم التي تساعد على فهم النص، وعزو الآيات، وتخرج الأحاديث، وترجمة الأعلام. والله أسأل أن ينفع به طلاب العلم، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن ينجينا الخطأ والزلل، إنه أكرم مسئول، وأعظم مأمول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ
كُنَّا ذَكَرُهُ الْمُبَاكِرُونَ وَفَعَّلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ



كتبه

مصطفى أبو زيد محمود

عفا الله تعالى عنه

طهطا: في رمضان سنة ١٤٢٨ هـ

ترجمة العلامة الشيخ

أحمد الدمنهوري

اسمه ونسبه ولقبه

هو أبو العباس أحمد بن عبد المنعم بن يوسف الشافعي، الحنفي، المالكي، الحنبلي - هكذا كان يكتب بخطه - شهاب الدين المصري الشهير بالدمنهوري. كان رحمه الله تعالى يعرف بالمذهبي لعلمه بالمذاهب الأربعة.

مولده ونشأته وشيوخه

ولد بمدينة دمنهور في سنة ألف ومائة وواحد^(١)، وقَدِمَ الأزهر وهو صغير يتيم لم يكفله أحد، فاشتغل بالعلم وجال في تحصيله واجتهد في تكميله وأجازه علماء المذاهب الأربعة، وكانت له حافظة ومعرفة في فنون غريبة، وأفتى على المذاهب الأربعة، وتلقى العلم في الأزهر الشريف عن جملة من العلماء منهم: الشيخ العلامة أحمد بن غانم القاهري المالكي الشهير بالفراوي،

(١) وحاء في «سلك الدرر» أن ميلاده كان في حدود التسعين وألف.

المتوفى سنة (١١٢٠ هـ)^(١) ، والشيخ منصور المتوفى، والشيخ عبد الجواد الميداني، والشيخ علي الشنواني، والشيخ عبد الوهاب الشنواني، والشيخ عبد الرؤوف البشبيشي، والشيخ عبد الدائم الأجهوري، والشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن داود الجزولي شهاب الدين الهشتوكي المتوفى سنة (١١٢٧ هـ)^(٢) ، والشيخ محمد بن عبدالله السجلماسي، والسيد محمد السلموني المالكي، والشيخ محمد بن عبدالعزيز الزيايدي، الحنفي، والشهاب أحمد بن عوض المرداوي الحنبلي، رحمة الله تعالى عليهم أجمعين. وكان عالماً بالمذاهب الأربعة، أكثر من أهلها قراءة، وله اليد الطولى في سائر العلوم؛ منها: الكيمياء، والأوقاف، والهيئة، والحكمة، والطب، وله في كل علم منها تأليف عديدة.

وحج سنة (١١٧٧ هـ) مع الركب المصري، وأتى رئيس مكة وعلمائها لزيارته، وعاد إلى مصر.

وكان أحد علماء مصر المكثرين من التصنيف في الفقه وغيره، وتولى رحمه

(١) انظر: «سلك الدرر» (١/١٤٨).

(٢) انظر: «فهرس الفهارس والأبواب» (٢/١١٠٢).

الله تعالى مشيخة الجامع الأزهر بعد وفاة الشمس محمد الحفي رحمه الله.

مؤلفاته

قال التاودي^(١) : « قيل: إن عدة تأليفه تقرب من تأليف السيوطي »، فمنها:

- إيضاح المبهم لمعاني السلم، في المنطق، وهو شرحنا هذا.
- حية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون، في البلاغة.
- شرح على أوافق قلب القرآن.
- نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف، وهو شرح على أربعة أبيات من «ألفية» الحافظ العراقي في أقسام الحديث الضعيف.
- الفيض العميم في معنى القرآن العظيم.
- منتهى الإرادات في تحقيق الاستعارات.
- سبيل الرشاد إلى نفع العباد، مواعظ.
- الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني.

(١) هو شيخ الجماعة بفاس، العلامة المحدث، الصالح المعمر، إمام فقهاء المغرب، أبو عبدالله محمد التاودي ابن الطالب بن علي بن قاسم بن محمد الفاسي، المتوفى بفاس سنة (١٢٠٩هـ)، وقد جاوز التسعين. انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ٢٥٦).

- عين الحياة في استنباط المياه.
- القول الصريح في علم التشريح.
- منهج السلوك في نصيحة الملوك.
- القول المفيد في درة التوحيد.
- إيضاح المشكلات من متن الاستعارات.
- إرشاد الماهر إلى كنز الجواهر، في علم الحروف والأسماء.
- طريق الاهتداء بأحكام الإمامة والافتداء، على مذهب أبي حنيفة.
- خلاصة الكلام على وقف حمزة وهشام.
- له ثبت جمع فيه إجازات شيوخه له، سماه: «اللطائف النورية في الأسانيد الدمنهورية».
- وله غير ذلك من التأليف، وبالجمله فهو نسيج وحده في هذه الأعصار.

تلاميذه

تتلمذ على يد الشيخ جهرة كبيرة من العلماء، أفادوا جميعاً من علمه ونهلوا من معينه، منهم:

الشيخ أبو البهاء إبراهيم بن عبدالله الميداني الدمشقي الشافعي الفقيه الواعظ، رحل إلى مصر وجاور بأزهرها، وأخذ عن الشهاب أحمد بن

عبد المنعم الدمنهوري وغيره، توفي بدمشق سنة (١١٨٨ هـ) ^(١).

والعلامة الكبير والفهامة الشهير إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحنفي الحلبي، آية الله الكبرى في العلوم العقلية والنقلية، أخذ عن الشهاب أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري، وغيره، توفي رحمه الله تعالى سنة (١١٩٠ هـ) ^(٢).

والشيخ العالم الفاضل أبو الفتح بن محمد بن خليل بن عبد الغني الشافعي العجلوني الأصل الدمشقي المولد المتقن المحقق، اشتغل بالطلب على جماعة منهم: الشيخ إسماعيل العجلوني، والشيخ أحمد الدمنهوري، وغيرهما، وكانت وفاته سنة (١١٩٣ هـ) ^(٣).

والعلامة محمد بن علي الشنواني، أحد كبار علماء الأزهر وشيوخه، روى عن أحمد بن منهوري وغيره، توفي سنة (١٢٣٣ هـ) ^(٤).

والعلامة المؤرخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، صاحب كتاب

(١) انظر: «سلك الدرر» (١/ ١١).

(٢) انظر: «سلك الدرر» (١/ ٣٧).

(٣) انظر: «سلك الدرر» (١/ ٦٥).

(٤) انظر: «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٧٨).

«عجائب الآثار في التراجم والأخبار».

والعلامة الصالح محمود بن أحمد بن محمد المرعشي الحلبي، المتوفى سنة

(١٢٠١هـ)، أخذ الفقه الحنفي عن الشهاب أحمد الدمنهوري المذهبي^(١).

ثناء العلماء عليه

قال عنه العلامة أبو الفضل المرادي مفتي دمشق، صاحب «ساك الدرر»: الشيخ الإمام العلامة الأوحّد، آية الله الكبرى في العلوم والعرفان، المتفنن في جميع العلوم معقولًا ومتقولًا.

وقال المؤرخ الكبير عبدالرحمن الجبرقي، صاحب «عجائب الآثار»: الشيخ الإمام العلامة المتفنن، أوحّد الزمان وفريد الأوان، ... هابته الأمراء، لكونه كان قوًّا لا للحق، أمارًا بالمعروف، سمحًا بما عنده من الدنيا، وقصدته الملوك من الأطراف، وهادته بهدايا فاخرة، وسائر ولاية مصر من طرف الدولة كانوا يحترمونه، وكان شهير الصيت عظيم الهبة منجمًا عن المجالس والجمعيات.

وقال عنه الشيخ التاودي في «فهرسته»: «بحر لا ساحل له، وشيخ ما لقيت مثله».

(١) انظر: «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦١).

وقال فيه الحوات^(١) «أَعْلَمُ أَهْلَ عَصْرِهِ بِالْأَيَّامِ الْمَصْرِيَّةِ فِي جَمِيعِ الْفُنُونِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ».

وقال عنه الحافظ الزبيدي في «ألفية السند»:

إِمَامُ أَهْلِ الْعَصْرِ فِي الْمَعَارِفِ عَلَامَةُ الْوَقْتِ مُحِيزُ الْحَاثِفِ
نَيْطَتْ بِهِ رَغْبَةُ كُلِّ رَاغِبٍ فِي فَهْمِ فَتَاهِ سَائِرِ الْمَنَاهِبِ
وَكَمَلَتْ لَهُ مِنْ كُتُبِ مُؤَلَّفِهِ فِي كُلِّ فَنٍّ قَدْ عَدَّتْ مُشْرِفَهُ

قال في شرحها: «كان يكتب تحت اسمه بعد الشافعي: الحنفي المالكي الحنبلي، استجاز بذلك من شيوخه».

وفاته

وكانت وفاته رحمه الله تعالى ورضي عنه بمسكنه ببولاق سنة اثنين وتسعين ومائة وألف من هجرة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وصُلِّيَ عليه بالجامع الأزهر بمشهد حافل جدًّا، ودفن بالبستان.



(١) هو النسابة الأديب المؤرخ؛ أبو الربيع سليمان بن محمد بن عبدالله الحوات، القاسي. انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ٤٦٠).

مصادر ترجمته رحمه الله تعالى:

- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي (١/ ١١٧).
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي (١/ ٥٢٥).
- فهرس الفهارس، للشيخ عبدالحى الكتاني (١/ ٤٠٤، ٤٠٥).
- الأعلام، للزركلي (١/ ١٦٤).
- معجم المؤلفين، لكحالة (١/ ٣٠٣).



متن

السُّلَمُ الْمُنَوَّرِقُ فِي عِلْمِ الْمُنْطِقِ

لِلْعَلَامَةِ الْأَخْضَرِيِّ^(١)

مُقَدِّمَةٌ

١. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ
٢. وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
٣. حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ رَأَوُا مُحَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً
٤. نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ
٥. مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا وَخَيْرٍ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

(١) الأخضري. هو الإمام العلامة عبدالرحمن بن محمد الأخضري المغربي المالكي، ولد سنة (٩١٨ هـ)، من تصانيفه: متن «السلم» أرجوزة في المنطق، وهو الذي بين أيدينا، وشرحه، و«الجواهر المكنون» نظم في البيان والمعاني والبدیع، أوجز فيه «التلخيص» للخطيب القزويني وشرحه، و«الدرة البيضاء» في علمي الفرائض والحساب، نظم وشرحه، ومختصر في العادات، ويسمى «مختصر» الأخضري على مذهب مالك، توفي رحمه الله تعالى رحمة واسعة (٩٨٣ هـ)، انظر ترجمته في: «الأعلام» (٣/ ٣٣١)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ١٨٧، ١٨٨)

- ٦ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَدِمِي الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُضْطَمِي
 ٧ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْجَحَا نَحْوُصٌ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لِحِجَا
 ٨. وَالْهِي وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شُبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْاَهْتِدَا
 ٩. وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّخْرِ لِلْأَسَانِ
 ١٠. فَيَنْصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَمِّي الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغَطَا
 ١١. فَهَآكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُتُونِهِ قَوَائِدَا
 ١٢. سَمَّيْتُهُ بِالسَّلَامِ الْمُنُورِقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
 ١٣. وَاللَّهُ أَزْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
 ١٤. وَأَنْ يَكُونَ نَافِعَا لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْاِسْتِغَالِ بِهِ

١٥. وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْاِسْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
 ١٦. فَأَبْنُ الصَّلَاحِ وَالتَّوَاوِي حَرَّمَا وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
 ١٧. وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيجَةِ
 ١٨. تُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

أنواع العلم الحادث

١٩. إدراك مفرد تصورًا علميًا ودرك نسبيًا بتضديق وبسم
٢٠. وقدم الأول عند الوضع لأنه مقدم بالطبع
٢١. والنظري ما احتاج للتأمل وعكسه هو الضروري الجلي
٢٢. وما به إلى تصور وصل يدعى بقول شارح فلتبتهل
٢٣. وما لتضديق به توصلًا بحجة يُعرف عند العقلا

أنواع الدلالة الوضعية

٢٤. دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة
٢٥. وجزؤه تضمنا وما لزِم فهو التزام إن يعقل التبرم

فصل في مباحث الألفاظ

٢٦. مستعمل الألفاظ حيث يوجد إمّا مركّب وإمّا مفرد
٢٧. فأول ما دلّ جزؤه على جزء معناه بعكس ما تلا
٢٨. وهو على قسمين أغني المفردا كلّي أو جزئي حيث وجدنا
٢٩. فمفهم اشترك الكلي كآسد وعكسه الجزئي

- ٣٠ وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا اِنْدَرَجَ فَانِسْبَةُ أَوْ لِمَارِصٍ إِذَا خَرَجَ
 ٣١ وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ اِنْتِقَاضِ جِنْسٍ وَفَضْلٍ غَرَضُ نَوْعٍ وَخَاصٍ
 ٣٢ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلا شَطْطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسْطٌ

فَضْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي

٣٣. وَنِسْبَةُ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةٌ أَقْسَامٌ بِلا تَقْصَانِ
 ٣٤. تَوَاطُؤُ تَشَاكُكٍ تَحَالُفٍ وَالْاِشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ
 ٣٥. وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ سَتَذَكَّرُ
 ٣٦. أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي قَالَتِاسَّ وَقَعَا

فَضْلٌ فِي بَيَانِ الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ

٣٧. الْكُلُّ حُكْمٌ عَلَى الْمَجْمُوعِ كَكُلِّ ذَلِكَ لَيْسَ ذَاوُ قُوعٍ
 ٣٨. وَحِينَئِذَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمٌ فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا
 ٣٩. وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةٌ

فَضْلٌ فِي الْمُعَرِّفَاتِ

٤٠. مُعَرِّفٌ إِلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عَلِيمٌ

٤١. فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَضْلٌ وَقَعَا وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٌ مَعَا
 ٤٢. وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
 ٤٣. وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدِ ارْتَبَطَ
 ٤٤. وَمَا يَلْفَظِي لَدَيْهِمْ شَهْرًا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرًا
 ٤٥. وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا
 ٤٦. وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزًا بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرِّزَا
 ٤٧. وَلَا بِمَا يُذَرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا
 ٤٨. وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْكُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
 ٤٩. وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزُ فِي الرَّسْمِ فَادِرُ مَا رَوَوْا

بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا

٥٠. مَا اخْتَمَلَ الصُّلُقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا
 ٥١. ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ شَرْطِيَّةٌ تَخْلِيَّةٌ وَالثَّانِي
 ٥٢. كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ إِذَا مَسَّوَرٌ وَإِذَا مُهْمَلٌ
 ٥٣. وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَزْبَعَ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَسَرَى
 ٥٤. إِذَا بِكُلِّ أَوْ يَبْغِضُ أَوْ بِلَا شَيْءٍ وَلَيْسَ بَغْضُ أَوْ شِبْهِ جَلَا

٥٥. وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَلْبَةٌ فَهِيَ إِذَا إِلَى الثَّانِ آيَبَةٌ
 ٥٦. وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمْلِيَّةِ وَالْآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّةِ
 ٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّغْلِيْقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمُ
 ٥٨. أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ
 ٥٩. جُزْأُهَا مَقْدَمٌ وَتَالِي أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِنْفِصَالِ
 ٦٠. مَا أَوْجَبَتْ تَلَازِمَ الْجُزْأَيْنِ وَذَاتُ الْإِنْفِصَالِ دُونَ مَعِينِ
 ٦١. مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَعْلَمَا
 ٦٢. مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوعٍ أَوْ هَمَا وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاغْلَمَا

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ .

٦٣. تَنَاقُضٌ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُضِيَ
 ٦٤. فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهَمَلَةً فَتَقْضُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدَّلَهُ
 ٦٥. وَإِنْ تَكُنْ نَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُوْرِهَا الْمَذْكُورِ
 ٦٦. فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً نَقِضْهَا سَالِبَةً جُزْئِيَّةً
 ٦٧. وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً نَقِضْهَا مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً

فَصْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ

٦٨. الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ وَالْكِفِيَّةِ
 ٦٩. وَالْكَمُّ إِلَّا الْمَوْجِبَ الْكُلِّيَّ فَعَوَّضُوهَا الْمَوْجِبَ الْجُزْئِيَّ
 ٧٠. وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وُجِدَ بِهِ اجْتِمَاعُ الْحَسَنَيْنِ فَاقْتَصِدْ
 ٧١. وَمِثْلَهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
 ٧٢. وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّنْبِ وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

بَابٌ فِي الْقِيَاسِ

٧٣. إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا مُسْتَلَزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا
 ٧٤. ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِ
 ٧٥. وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى التَّبَيُّحِ بِقُوَّةٍ وَاخْتِصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ
 ٧٦. فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبُهُ فَرَكِّبَا مُقَدَّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
 ٧٧. وَرَتَّبِ الْمُقَدَّمَاتِ وَاَنْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَايِدِ تَحْتَبِرَا
 ٧٨. فَإِنَّ لَزِمَ الْمُقَدَّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتٍ
 ٧٩. وَمَا مِنْ الْمُقَدَّمَاتِ صُغْرَى فَيَحِبُّ انْتِدَاجُهَا فِي الْكُبْرَى
 ٨٠. وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرَ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرَ كُبْرَاهُمَا

٨١. وَأَصْغَرَ فَنَازَكَ ذُو أَنْدِرَاجٍ وَوَسَطَ يُلْغَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

فَضْلٌ فِي الْأَشْكَالِ

٨٢. الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي قِيَّاسِ

٨٣. مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

٨٤. وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسْطِ

٨٥. حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُذْرَى

٨٦. وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أَلْفَ

٨٧. وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمِلِ

٨٨. فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعَدَّلُ فَقَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الْأَوَّلُ

٨٩. فَشَرْطُهُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ

٩٠. وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطُ وَقَعِ

٩١. وَالثَّالِثُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِخْدَاهُمَا

٩٢. وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخُسْتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينُ

٩٣. صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ كُبْرَاهُمَا سَالِيَةٌ كُلِّيَّةٌ

٩٤. فَمُتَّبِعٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ

٩٥. وَرَابِعُ بِخُمْسَةِ قَدْ أَنْتَجَا وَعَبِيرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا
 ٩٦. وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا زُكِنَ
 ٩٧. وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْخَمَلِيِّ مُحْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
 ٩٨. وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتِ
 ٩٩. وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا

فصل في الاستثنائي

١٠٠. وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِيِّ يُعْرِفُ بِالشَّرْطِ بِلَا امْتِرَاءٍ
 ١٠١. وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ
 ١٠٢. فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ أَنْتَجَ وَضَعُ ذَلِكَ وَضَعَ التَّالِيِ
 ١٠٣. وَرَفَعَ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلَ وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى
 ١٠٤. وَإِنْ يَكُنْ مُتَفَصِّلًا فَوَضَعَ ذَا يُنْتِجُ رَفَعَ ذَلِكَ وَالْعَكْسُ كَذَا
 ١٠٥. وَذَلِكَ فِيهِ الْأَخْصَصُ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبَوَّضَ ذَا زُكِنَ
 ١٠٦. رَفَعَ لِذَلِكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفَعَ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

لَوَاحِقُ الْقِيَاسِ

١٠٧. وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُرْكَبًا لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
 ١٠٨. فَرَكَّبْتَهُ إِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَهُ وَاقْلِبْ نَتِيجَةَ بِهِ مُقَدِّمَهُ
 ١٠٩. يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةُ إِلَى هَلَمْ جَرًّا
 ١١٠. مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ أَوْ مَفْصُولُهَا كُلُّ سَوَا
 ١١١. وَإِنْ بِجُزْنِيٍّ عَلَى كُلِّي اسْتَدِلُّ فَلَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقْلُ
 ١١٢. وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسُ الْمُنْطَقِي وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقَّقِي
 ١١٣. وَحَيْثُ جُزْنِيٍّ عَلَى جُزْنِيٍّ مُحْمِلٍ لِجَمَاعٍ فَذَاكَ تَمَثُّيلٌ جُعِلَ
 ١١٤. وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالذَّلِيلِ قِيَاسُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثُّيلِ

أَقْسَامُ الْحُجَّةِ

١١٥. وَحُجَّةٌ نَفْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيلَةٌ
 ١١٦. خُطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلٌ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلَتْ الْأَمْلَ
 ١١٧. أَجْلُهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْبَرُنَ
 ١١٨. مِنْ أَوْلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ
 ١١٩. وَحَدِثِيَّاتٍ وَنَحْسُوسَاتٍ فِتْلِكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

١٢٠. وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى النَتِيجَةِ خِلَافُ آتِ
١٢١. عَقْلِيٍّ أَوْ عَادِيٍّ أَوْ تَوَلَّدَ أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

خَاتِمَةٌ

١٢٢. وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجَدْنَا فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَأُ
١٢٣. فِي اللَّفْظِ كَاشِرًا أَوْ كَجَعَلٍ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّيْفِ مَا أَخَذْنَا
١٢٤. وَفِي الْمَعَانِي لِالْتِمَاسِ الْكَائِنَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ فَأَفْهَمَ الْمُخَاطَبَةَ
١٢٥. كَمِثْلِ جَعَلِ الْعَرَضِيَّ كَالثَّابِتِ أَوْ نَاتِجِ إِخْدَى الْمُقَدَّمَاتِ
١٢٦. وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ التَّوَعُّجِ وَجَعَلِ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ
١٢٧. وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكِ شَرْطِ النَّشِجِ مِنْ إِكْتِمَالِهِ
١٢٨. هَذَا تَمَامُ الْمَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أُمُهَاةِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ
١٢٩. قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمْتُ مِنْ قَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
١٣٠. نَظْمُهُ الْعَبْدُ الدَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَلِزِ
١٣١. الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ الْمُزْنَجِيُّ مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
١٣٢. مَغْفِرَةٌ تُحْيِي طُوبَى بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنِ الْقُلُوبِ
١٣٣. وَأَنْ يُشَبَّهَنَا بِجَنَّةِ الْمَلَائِكَةِ فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

- ١٣٤ وَكُنْ أَخِي لِلْمُتَّبِدِي مُسَاعِدًا وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا
 ١٣٥ وَأُضْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ وَإِنْ بَدِثَتْ فَلَا تُبْدِلْ
 ١٣٦ إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيَّفٍ صَاحِبًا لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا
 ١٣٧ وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَتَّصِفْ لِقَصْدِي الْعُنُزُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُتَّبِدِي
 ١٣٨ وَلِيَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً مَغِيرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
 ١٣٩ لَا سِبَاقِي عَاشِرِ الْقُرُونِ ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ
 ١٤٠ وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنْتَظَمِ
 ١٤١ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِائَتَيْنِ
 ١٤٢ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مِنْ هَدَى
 ١٤٣ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
 ١٤٤ مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرَجًا وَطَلَعَ الْبَلَدُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى



تم متن السلم المنورق والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله المُلهم للصواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الكرام، والتابعين ومن تبعهم بإحسان على الدوام.

وبعد، فيقول أحمد الدمنهوري، بلغه الله الآمال، ورزقه التوفيق في الأقوال والأفعال: قد سألتني بعض الطلبة المبتدئين، أن أشرح «سلم المنطق» شرحاً يكون في غاية اللين، وأن لا أزيد على حل ألفاظه، ليظفر بفهم معناه مَنْ هو مِنْ حُفَظْه، فأجبت له لذلك مستعيناً بالقادر المالك، مسمياً له: «إيضاح المبهم لمعاني السلم».

طالباً من الله السميع البصير أن ينفع به كما نفع بأصله إنه على ذلك قدير. قال رحمه الله تعالى:

فَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ

١. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ
٢. وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
٣. حَتَّى بَلَّتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ رَأَوْا مُحْدَرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً

أقول: «الحمد»، لغة: الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته وعرفاً: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم، بسبب إنعامه على الحامد أو غيره. والشكر لغة: هو الحمد اصطلاحاً، مع إبدال الحامد بالشاكر. وعرفاً: صرفُ العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خُلق لأجله. وتحقيق الكلام على البسملة، والحمدلة، والشكر، والمدح - لغة وعرفاً - والنسبة بين الثلاثة في رسالتنا «كشف اللثام عن مخدرات الأفهام». و«الله» عَلَّمَ على الذات الواجب الوجود، و«أخرج» بمعنى أظهر، و«النتائج» جمع نتيجة: وهي المقدمة اللازمة للمقدمتين؛ كالعالم حادث، اللازم لقولنا: العالم مُتَغَيِّرٌ، وكل مُتَغَيِّرٌ حادث. و«الفكر»: حركة النفس في العقولات، وحركتها في المحسوسات تخيل، و«الأرياب» جمع رب، والمراد به هنا الصاحب، و«الحِجَابُ» العقل، وهو مقصور. ومعنى البيت: الحمد لله الذي أظهر لأرياب العقول نتائج أفكارهم، وفي ذِكْرِ النتائج براعة استهلال.

وفي البيت سؤالان؛ الأول: لم حمد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعلية؟ الثاني: لم قَدَّمَ (الحمد) على (الله). مع أن تقديم الاسم الكريم أهم؟ والجواب عن الأول: أنه حمد المولى لذاته، وذاته سبحانه ثابتة مستمرة، فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام، وهي الجملة الاسمية. وعن الثاني: بأن المقام مقام الحمد، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، فقدمت

الأهمية العارضة على الأهمية الذاتية، مراعاة للبلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

قوله: و«حط» بمعنى أزال، و«مِنْ» في قوله: «من سماء العقل» بمعنى عن، وهي ومجرورها بدل مما قبله.

أي: أزال عن عقلهم الذي هو كالسما، بجامع كون كل منهما محلاً لطلوع الكواكب، فكواكب العقل معنوية؛ وهي المعاني والأسرار، وكواكب السماء حسية. والأصل: من عقلٍ كالسما، فحذفت أداة التشبيه، وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه.

وهذا العمل جارٍ في قوله: «من سحاب الجهل»، إذ أصله: من جهل كالسحاب، ففُعِلَ به ما تقدم، والجامع بين الجهل الذي هو عدم العلم بالشيء والسحاب كون كل منهما حائلاً.

ومعنى البيت: وحط عن عقولهم التي هي كالسما كل حجاب؛ أي: حائل من الجهل الذي هو كالسحاب.

وفي هذا البيت سؤالان؛ الأول: عطف «حط» على «أخرج» من أي قبيل؟ الثاني: أن الجهل أمر علمي والسحاب أمر وجودي، ولا يصح تشبيه العلمي بالوجودي؟ والجواب عن الأول: أنه من قبيل عطف السبب على المسبب، لأن إزالة الحجاب سبب في إظهار النتائج.

وعن الثاني: بأن الجهل كما يقال فيه: عدم العلم بالشيء، يقال فيه:

إدراك الشيء على خلاف ما هو به، فلم يكن عدميًا، فَصَحَّ التشبيه..

قوله: «حتى بدت»، أي: ظهرت، غاية للحط.

قوله: «شموس المعرفة»، أي: معرفة كالشموس، ففُعِلَ به ما تقدم.

و«المُخَدَّرَات»: المستترات، لأن الخدَر معناه الستر، و«منكشفة» ظاهرة.

والمقصود من البيت: انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم لظهور شمس

المعارف التي كانت مستترة لدقتها.

وفي هذا البيت سؤالان: الأول: أن البيت الأول يغني عنه؟ الثاني:

فكان الأولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الأول بجانبه، أو يذكره بجانب

الأول، لكون كل منهما مسيئًا عن إزالة الحجب؟

والجواب عن الأول: أن النتائج في البيت الأول أعم من أن تكون

بعيدة مستورة بسبب دقتها أو لا، وما في البيت الثاني خاص بالمستورة

البعيدة فلم يغن البيت الأول عنه.

وعن الثاني: بأنه قدم البيت الأول حرصًا على براعة الاستهلال، فلم

يتأت جعله بجانب البيت الثالث، واضطر إلى تأخير الثالث لكونه غاية لما

قبله فلم يتأت جعله بجانب الأول.

ثم قال:

٤. نَحْمَدُهُ جَلًّا عَلَى الْإِنْعَامِ بِبِنْعَمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ

٥. مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا وَخَيْرٍ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

٦. مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى

٧. صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحَبَا يُخَوِّضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْبَا

٨. وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْاَهْتِدَا

أقول: حمد المولى سبحانه وتعالى حمداً مطلقاً أولاً، وحمده حمداً مقيداً
ثانياً، ليحصل له الثوابان؛ المندوب على الحمد الأول، والواجب على
الحمد الثاني، وليكون شاكرًا ربه على إلهامه للحمد الأول؛ لأن إلهامه إياه
نعمة تحتاج إلى الشكر عليها.

وقوله: «جَلَّ»، بمعنى: عَظُمَ، و«الإنعام»: هو إعطاء النعمة،
و«الإيمان»: تصديق القلب بما جاء به النبي ﷺ من الأحكام، و«الإسلام»:
هو الأفعال الظاهرة، كالصلاة والصوم، لكنهما متلازمان شرعاً.

ومعنى البيت: نشني عليه سبحانه وتعالى لأجل إنعامه علينا بهاتين
ال نعمتين اللتين بهما إنقاذ المهجة من النار.

وفي البيت سؤالان؛ الأول: لم حمد أولاً بالجملة الاسمية، وهنا بالفعلية؟
الثاني: لم حمد على الإنعام الذي هو الوصف، ولم يحمد على النعمة؟
والجواب على الأول: أن الحمد هنا متعلقه النعم، وهي متجددة،
فناسب أن يحمده بما يدل على التجدد، وهو الجملة الفعلية.

وعن الثاني: بأن الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف.

قوله: «مَنْ خَصَّنَا»؛ (مَنْ) اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمد، و(خصنا) أي: معاشر المسلمين.

و«مَنْ» بمعنى رسول، و«حَلَزَ» بمعنى جمع، و«المقامات» للراتب، و«العلی» الرفیعة. و«محمد» ﷺ؛ بدل من خير، و«السيد» متولي أمر السواد، أي: الجيوش الكثيرة، وهو ﷺ متولي أمر العالم بأسره.

و«الْمُقْتَنَى» المتَّبِع بفتح الباء، وإذا كان سيد المتبوعين، فهو سيد التابعين من باب أولى، و«العربي» نسبة للعرب، و«الهاشمي» نسبة لبني هاشم، و«المصطفى» المختار.

و«الصلاة» في اللغة: العطف، فإن أضيف إلى الله سمي رحمة، أو إلى الملائكة سمي استغفارًا، أو إلى غيرهما سمي دعاء.

و«الحجا» تقدم أنه العقل، و«اللجج» جمع لجة، وهي ما فيه صعوبة من الماء الغزير، والمراد بها هنا: المعاني الصعبة.

و«آل» النبي في مقام الدعاء: كل مؤمن تقي، و«صحابه» اسم جمع لصاحب، بمعنى صحابي؛ وهو من اجتمع به ﷺ مؤمنًا به. و«ذوي» جمع ذو، بمعنى صاحب، أي: أصحاب الهدى.

وقوله: «من شبهوا...» إلخ، أي: في قوله ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْمِهِمُ

(١) ، فحذف الفاعل هنا للتعظيم.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤ / ١٩٠): «حديث: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْمُنِي» اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»، [أخرجه] عبد بن حيد في «مسنده»، من طريق: حمزة النَّصَّيْبي، عن نافع، عن ابن عمر. وحمزة ضعيف جدًا.

ورواه الدارقطني في «غرائب مالك»، من طريق: جميل بن زيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر. وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك، ولا من فوقه. وذكره البزار من رواية: عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر. وعبد الرحيم كذاب.

ومن حديث أنس أيضًا، وإسناده وإو.

ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» له، من حديث: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي؛ وهو كذاب.

ورواه أبو ذر الهروي في كتاب «السنن»، من حديث: مندل، عن جُوَيْر، عن الضحاك بن مزاحم، منقطعًا. وهو في غاية الضعف.

قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ.

وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل.

وقال البيهقي في «الاعتقاد»، عقب حديث أبي موسى الأشعري الذي أخرجه مسلم بلفظ: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ أَهْلِي السَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَ النُّجُومُ أَتَى أَهْلُ السَّمَاءِ مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لَأَمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أَمَّتِي مَا يُوعَدُونَ».

قال البيهقي: روي في حديث موصول قوي - يعني: حديث عبد الرحيم العمي - وفي حديث منقطع - يعني: حديث الضحاك بن مزاحم: «مَثَلُ أَصْحَابِي كَمَثَلِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ مَنْ أَخَذَ يَنْجُمَ مِنْهَا افْتَدَى» قال: والذي رويناها هنا من الحديث الصحيح

وفي هذه الآيات الأربعة أربعة أسئلة:

الأول: ما مدلول الضمير في «خصنا»؟

الثاني: أن قوله: «بخير من قد أرسلنا» يفيد معنى قوله: «سيد كل مقتضى»، فما وجه عدم الاختصار عليه؟

الثالث: أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لجحاً من بحر المعاني، مع أن الأولى التعميم؟

الرابع: لم قدم الآل على الصحب، مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى ﷺ؛ وهو أبو بكر؟

فالجواب عن الأول: أن مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الإجابة، كما قدرته، ويصح أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]؛ إذ ما من عذاب إلا وعند الله

يؤدي بعض معناه.

قلت: صدق البيهقي هو يؤدي صحة التشبيه للصحابة بالنجوم خاصة، أما في الاقتداء فلا يظهر في حديث أبي موسى، نعم يمكن أن يتلمح ذلك من معنى الاقتداء بالنجوم. وظاهر الحديث: إنها إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصحابة، من طمس السنن، وظهور البدع، وفشو الفجور في أقطار الأرض، والله المستعان. انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

أشد منه، فعدم تعذيب الكفار بالأشد إكراماً له ﷺ.

وعن الثاني: بأن في الوصف بالسيادة إشعاراً بعموم رسالته ﷺ، وأن الأنبياء والمرسلين من أمته ﷺ، فهو متولي أمور الجميع.

وعن الثالث: بأن القيد في الصلاة ليس مراداً بل المراد التعميم في جميع الأوقات.

وعن الرابع: بأن الصلاة ثبتت عن الآل نصاً في قوله ﷺ: «قُولُوا لِلَّهِمَّ

صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»^(١) الحديث، وعلى الصحب بالقياس على الآل، فاقتضى ذلك التقديم.



(١) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ١٠ [بدون ترجمة]، ح (٣٣٧٠)، (٦١/٧) بشرح الحافظ ابن حجر، وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب الصلاة، ح (٤٠٦)، (١٠٤/٤) بشرح النووي، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد) كلاهما من حديث كعب بن عُجرة رضي الله تعالى عنه.

مبادئ علم المنطق

ثم قال:

٩. وَيَعْدُ فَاَلْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِللِّسَانِ

١٠. فَيَعِصُمُ الْأَفْكَارَ عَنْ عَمِي الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغَطَا

١١. فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدًا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ قَوَائِدًا

أقول: لفظة «بَعْدُ» تكون ظرف زمان؛ كما في قولك: جاء زيد بعد عمرو، وظرف مكان؛ كما في قولك: دار زيد بعد دار عمرو.

ويسمح استعمالها هنا في المعنيين باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها، أو باعتبار أن مكانه في الرقم بعده.

وهي هنا دالة على الانتقال من كلام إلى آخر، فلا يؤتى بها في أول الكلام. و«المنطق» مصدر ميمي، يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى اللفظ، وعلى الإدراك، والمراد به هنا: الفن المؤلف فيه هذا الكتاب، سمي بهذا الاسم؛ لأنه يقوي الإدراك، ويعصمه عن الخطأ، فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في فكره.

فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق إليه الخطأ في الفكر، كما أن من راعى قواعد النحو لا يتطرق إليه الخطأ في المقال، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: «فالمنطق للجنان .. نسبته كالنحو للسان * فيعصم الأفكار»، أي: يحفظها

«عن غَيِّ الخطأ».

و«الجنان» يطلق على القلب، والمراد به هنا، القوى الفكرية، وإضافة
«غَيِّ» إلى «الخطأ» من إضافة العام إلى الخاص؛ إذ «الغَيِّ» الضلال،
و«الخطأ» نوع منه.

قوله: «وعن دقيق الفهم» من إضافة الصفة إلى الموصوف، فالمصدر
بمعنى اسم مفعول، أي: المفهوم الدقيق، و«الغِطا» بكسر الغين.

والمعنى: أن من تَمَكَّن من هذا الفن صار النظري من المعاني المستورة
ضروريًا مكشوفًا واضحًا له، وهذا أمر مشاهد لا يحتاج إلى بيان.

و«هاك»؛ اسم فعل بمعنى خُذْ، و«قواعدا» معموله، و«من أصوله» حال من
قواعد، و«مِنْ» تبيينية، أي: خذ قواعد هي بعض أصوله، أي: قواعده؛ إذ
القاعدة والأصل بمعنى واحد، وهو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته؛ كقول
النحاة: الفاعل مرفوع، وقول المناطقة: الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية.

و«الفنون» الفروع، و«الفوائد» جمع فائدة، وهي في الأصل ما استفيد
من علم أو مال.

والمعنى: أن هذه القواعد تجمع فروعًا، والفروع تشتمل على فوائد.



تسمية المؤلف

ثم قال:

١٢. سَمَّيْتُهُ بِالسَّلَامِ الْمُنُورِقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءَ عِلْمِ الْمُنْطِقِ

١٣. وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا

١٤. وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِئِ بِهِ إِلَى الْمَطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

أقول: الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلف، المفهوم من السياق، و«سَمَّى» يتعدى لمفعولين، للأول بنفسه، وللثاني بنفسه أو بالباء كما هنا. و«السلم»: ما له درج يتوصل به من سفلى إلى علو، واستعماله في المعاني مجاز. و«المنورق» بتقديم النون؛ المزين، و«يرقى» يصعد، و«علم المنطق» المراد به المسائل، وشبه تلك المسائل بالسما بجوامع البعد. والمعنى: أن هذه المسائل التي نظمناها وسميتها بالسلم، سهلة يتوصل بها إلى المسائل البعيدة الصعبة.

ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصاً من الرياء، فقال: «والله أرجو... إلخ، أي: أؤمل، و«الوجه» الذات، و«القالص» الناقص. ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدئ، وأن يتوصل به إلى الكتب المطولات، فقال: «وأن يكون... إلخ.

و«المبتدئ»: من ليس له قُدرة على تصوير مسائل الفن الذي يقرأ فيه،

فإن قَدِرَ على ذلك فمتوسط، وإن قَدِرَ على إقامة دليلها فمُتَتِّهِ.

وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف بعين ما طلب، فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه في هذا العلم، وقد شاهدنا ذلك، وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلف كان من أكابر الصوفية، وكان مجاب الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته، وأعاد علينا من صالح دعواته.



ثم قال:

فصل في جواز الاشتغال به

١٥. وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْإِشْتَغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
١٦. فَأَبْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
١٧. وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ
١٨. مُمَارِسِ السُّنَنِ وَالْكِتَابِ لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ
- أقول: ذكر في هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق، لكونه من المبادئ العشرة التي ينبغي لكل شارح في علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه، وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا

سيدي سعيد قدورة^(١) في شرحه لهذا الكتاب.

فمنها: الاسم؛ وقد تقدم أن هذا العلم يسمى: المنطق، ويسمى: معيار العلوم، وعلم الميزان.

(٢) ومنها: التعريف؛ وتقدم تعريف هذا العلم في الشرح.

ومنها: النسبة؛ وتقدمت في قول المتن: «نسبته» ... إلخ.

ومنها: الحكم؛ وذكره المصنف في هذا الفصل، وبقيّة المبادئ في الشرح المذكور. واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع منه، وبذلك قال النووي^(٣)، وابن الصلاح^(٤).

(١) سعيد قدورة: هو أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة التونسي الأصل، الجزائري المولد والقرار، المالكي، عالم بالمنطق، ومشارك في أنواع من العلوم، كان مفتي الجزائر، له: شرح «السلم المنورق»، وحواش على شرح «الصفري» للسوسني، توفي رحمه الله تعالى سنة (١٠٦٦ هـ). انظر ترجمته في: «الأعلام» (٣/٩١)، و«معجم المؤلفين» (٤/٢١٩).

(٢) هو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في فكره.

(٣) النووي: هو الإمام الفقيه الحافظ الأوحى، شيخ الإسلام، علم الأولياء، محيي الدين، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي، الحوراني، الشافعي، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة، صف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها، «كشرح مسلم»، و«الروضة»، و«شرح الملل»، و«الأذكار»، و«رياض الصالحين»، و«تهذيب الأسماء واللغات»، وغير ذلك، وكان إماماً بارعاً، حافظاً متقناً، مات سنة ست وسبعين وستمائة. انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص (٥١٣)، و«طبقات الشافعية»، لابن قاضي شبة (٢/١٥٣).

(٤) ابن الصلاح: هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو عمرو عثمان بن

والثاني: الجواز، وبذلك قال جماعة منهم: الغزالي^(١)، قائلًا: «من لم يعرفه لا ثقة بعلمه»^(٢). أي: لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج إليه لعدم القواعد التي تضبطه.

والثالث: وهو المشهور الصحيح، التفصيل: فإن كان المشتغل ذكي القريحة قوي الفطنة ممارسًا للكتاب والسنة، جاز الاشتغال به، وإلا فلا.

عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردي، الشهور زوري، الشافعي، صاحب كتاب «علوم الحديث»، و«شرح مسلم»، وغير ذلك، كان من أعلام الدين، أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، مشاركًا في عدة فنون، متبحرًا في الأصول والفروع، يضرب به المثل، سلفيًا زاهدًا، حسن الاعتقاد، وافر الجلالة، مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة. انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» ص (٥٠٣)، و«طبقات الشافعية» (٢/ ١١٣).

(١) الغزالي: هو الإمام، حجة الإسلام، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي، ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة، وتوفي سنة خمس وخمسمائة، من تصانيفه: كتاب «الإحياء»، وهو الأعجوبة العظيم الشأن، و«بداية الهداية» في التصوف، و«المستصفى» في أصول الفقه، و«إلجام العوام عن علم الكلام»، و«تهافت الفلاسفة»، و«المنقذ من الضلال»، وغير ذلك. انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٩٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٢٢/ ١٩).

(٢) انظر: «المستصفى» للإمام الغزالي ص (١٠).

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام
 الفلاسفة، كالذي في «طوالع» البيضاوي^(١)، وأما الخالص منها «كمختصر»
 السنوسي^(٢) و«الشمسية»^(٣) وهذا التأليف فلا خلاف في جواز الاشتغال
 به، بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه
 عليه، ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية، والله أعلم.



(١) البيضاوي: هو ناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي، قاضي، مفسر، علامة،
 ولد في المدينة البيضاء بفارس، وولي قضاء شيراز، من تصانيفه: «أنوار التنزيل وأسرار
 التأويل» يعرف: بتفسير البيضاوي، و«طوالع الأنوار»، و«محتاج الوصول إلى علم
 الأصول»، توفي سنة (٦٨٥ هـ). انظر ترجمته في: «الأعلام» (٤/ ١١٠)، و«معجم
 المؤلفين» (٩٧/ ٦).

(٢) السنوسي: هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي، ولد سنة (٨٣٢ هـ)، له
 تصانيف، منها: «عقيدة أهل التوحيد»، ويسمى العقيدة الكبرى، و«أم البراهين»،
 ويسمى العقيدة الصغرى، و«مكمل إكمال الإكمال» شرح لمسلم، توفي سنة (٨٩٥ هـ).
 انظر ترجمته في: «شجرة النور» لمخلوف ص (٢٦٦)، و«الأعلام» (٧/ ١٥٤)، و«معجم
 المؤلفين» (١٣٢/ ١٢).

(٣) الشمسية: رسالة في علم المنطق، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن علي القزويني،
 المتوفى سنة (٦٧٥ هـ)، ومن تصانيفه غيرها: «جامع الدقائق في كشف الحقائق» في المنطق
 أيضًا. انظر ترجمته في: «الأعلام» (٤/ ٣١٥)، و«معجم المؤلفين» (٧/ ١٥٩).

ثم قال:

أنواع العلم الحادث

١٩. إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمَ وَدَرَكَ نِسْبَةً بِتَصَدِيقٍ وَوَسَمَ
٢٠. وَقُدِّمَ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
٢١. وَالنَّظَرِي مَا اخْتِاجَ لِلتَّامُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْفَجَلِي
٢٢. وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبَهَّلْ
٢٣. وَمَا لِتَصَدِيقٍ بِهِ تَوْصُلًا بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ

أقول: لفظ «أنواع»؛ مخرج للعلم القديم^(١)، فإنه لا تنوع فيه، فإتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيد وإيضاح للمبتدئ.

«والعلم»: معرفة المعلوم، ثم إنه ينقسم إلى تصور وإلى تصديق، وكل منهما إلى ضروري وإلى نظري، فالأقسام أربعة:

فإن كان إدراك معنى مفرد فهو تصور؛ كإدراك معنى زيد، وإن كان إدراك معنى وقوع نسبة فهو تصديق؛ كإدراك وقوع القيام في قولنا: (زيد قائم) وهذا معنى قوله: «إدراك مفرد...» البيت.

(١) وهو علم الله تعالى.

فـ(زيد قائم) اشتمل على تصورات أربعة؛ تصور الموضوع؛ وهو زيد، وتصور المحمول؛ وهو قائم، وتصور النسبة بينهما؛ وهو تعلق المحمول بالموضوع وتصور وقوعها، فالتصور الرابع يسمى تصديقاً والثلاثة قبله شروط له، وهذا مذهب الحكماء.

ومذهب الإمام^(١) أن التصديق هو التصورات الأربعة، فيكون التصديق بسيطاً على مذهب الحكماء، مركباً على مذهب الإمام، والمصنف ماشٍ على مذهب الحكماء بتقدير مضاف في كلامه بين: درك ونسبة، وهو وقوع. ثم إنك إذا أردت أن تكتب التصور أو التصديق وتعلمهما أو تُعلمهما، فالمراد بالوضع: ما يشمل ذلك، فقدم التصور على التصديق، لأنه مقدم عليه طبعاً فيقدم وضعاً، وهذا معنى قوله: «وقدم الأول... البيت. ثم يبين أن النظري من كل من التصور والتصديق ما احتاج للتأمل،

(١) هو الإمام الرازي: وهو المراد إذا أطلق الإمام عند الأصوليين والمتكلمين، قاله الصبان في حاشيته على شرح «السلم» للملوي، ص (٤٦). وهو أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، البكري، فخر الدين الرازي، الإمام، المفسر، أوجد زمانه في المعقول والمقول، وعلوم الأوائل، ولد سنة (٥٤٤ هـ)، وتوفي سنة (٦٠٦ هـ)، من تصانيفه: «مفاتيح الغيب»، وهو تفسير للقرآن الكريم، و«أسرار التنزيل» في التوحيد، و«أساس التقديس»، و«المحصل في علم الأصول»، وغيرها كثير. انظر ترجمته في: «الأعلام» (٦/ ٣١٣)، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٧٩).

والضروري عكسه: وهو ما لا يحتاج إلى ذلك، فالأقسام أربعة - كما تقدم.

مثال التصور الضروري: إدراك معنى لفظ: الواحد نصف الاثنين.

ومثال التصور النظري: إدراك معنى: الواحد نصف سدس الاثني عشر.

ومثال التصديق الضروري: إدراك وقوع النسبة في قولنا: الواحد

نصف الاثنين.

ومثال التصديق النظري: إدراك وقوع النسبة في قولنا: الواحد نصف

سدس الاثني عشر.

وبما تقرر علم انحصار العلوم في التصورات والتصديقات، ولكل

منهما مبادئ ومقاصد؛ فمبادئ التصورات: الكليات الخمس، ومقاصدها:

القول الشارح، ومبادئ التصديقات: القضايا وأحكامها، ومقاصدها:

القياس بأقسامه.

فانحصر فن المنطق في هذه الأبواب الأربعة، وأما بحث الدلالات ومباحث

الألفاظ إنما ذكر في كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه.

ومن نظر إلى أقسام القياس الخمسة عدَّ الأبواب ثمانية، ومن عدَّ معها

مبحث الألفاظ مستقلاً، كانت الأبواب عنده تسعة.

ثم إن المناطق اصطلاحوا على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد بالقول

الشارح؛ كالحیوان الناطق في تعريف الإنسان، المتوصل به إلى معنى مفرد،

وهو معنى الإنسان، وهذا معنى قوله: «وما به إلى تصور...» البيت.
 واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق: حجة، أي: قياساً؛
 كالعالم مُتَغَيِّرٌ، وكل مُتَغَيِّرٌ حادث، المتوصل به إلى النتيجة: وهي العالم
 حادث، وهذا معنى قوله: «وما لتصديق...» البيت.



ثم قال:

أنواع الدلالة الوضعية .

٢٤. دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَاَقَعَهُ يَدْعُونَهَا دَلَالَةً الْمُطَابَقَةِ

٢٥. وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَمَا لَزِمَ فَهَوَ التَّزَامُ إِنِ يَعْقِلِ التَّزَمَ

أقول: مراده بالدلالة الوضعية: اللفظية، بدليل قوله في البيت: «دلالة اللفظ»، ومراده في البيت: دلالة اللفظ الوضعية، بدليل قوله في الترجمة: «الوضعية»، فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر، وهو نوع من الجناس يسمى احتباكاً.

والدلالة: فهم أمر من أمر؛ كفهمن الجرم المعهود من لفظ السماء، فلفظ السماء يسمى دالاً، والجرم المعهود مدلولاً.

والدلالة بحسب الدال ستة أقسام؛ لأن الدال إما أن يكون لفظاً

كالمثال المتقدم، أو غير لفظ كالدخان الدال على النار، وكل منهما إما أن يكون دالاً بالوضع أو بالطبع أو بالعقل.

مثال دلالة غير اللفظ الوضعية: دلالة الإشارة على معنى نعم أو لا، ودلالة النقوش على الألفاظ.

ومثال الطبيعية: دلالة الحمرة على الخجل، والصفرة على الوجل.

ومثال العقلية: دلالة العالم على موجدته وهو البارئ جل وعلا، والدخان على النار.

ومثال دلالة اللفظ الوضعية: دلالة الأسد على الحيوان المفترس، والإنسان على الحيوان الناطق.

ومثال الطبيعية: دلالة الأنين على المرض، وأح على ألم بالصدر.

ومثال العقلية: دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته، والصراخ على مصيبة نزلت بالصراخ.

والمختار من هذه الأقسام الثلاثة: الدلالة اللفظية الوضعية.

فقولنا: «اللفظية»، تخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة.

وقولنا: «الوضعية»، تخرج للفظية الطبيعية، والعقلية.

ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام: (١) مطابقة، (٢) وتضمنية، (٣) والتزامية.

فالأولى: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له؛ كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق.

والثانية: دلالة على جزء المعنى في ضمنه؛ كدلالة على الحيوان أو الناطق في ضمن الحيوان الناطق.

والثالثة: دلالة على أمر خارج عن المعنى لازم له؛ كدلالة على قبول العلم، وصنعة الكتابة، على ما فيه، وهذا معنى قوله: «دلالة اللفظ...» اليتين. وسميت الأولى دلالة المطابقة: لمطابقة الفهم للوضع اللغوي، لأن الواضع وضع اللفظ ليبدل على المعنى بتمامه، وقد فهمناه منه بتمامه.

والثانية دلالة تضمن: لأن الجزء في ضمن الكل.

والثالثة دلالة التزام: لأن المفهوم خارج عن المعنى لازم [له].

وقوله: «إن بعقل التزم»، أشار به إلى أن اللازم لابد أن يكون لازماً في الذهن، سواء لازم مع ذلك في الخارج؛ كلزوم الزوجية للأربعة أم لا؛ كلزوم البصر للعلم. وأما إذا كان لازماً في الخارج فقط؛ كسواد الغراب، فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المنطقة، وإن سمي بذلك عند الأصوليين، فالباء في قوله: «بعقل» بمعنى في، والمراد بالعقل: الذهن، أي: القوة المدركة.

ثم إن كلاً من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة، وهي لا تستلزمها، كما إذا كان المعنى بسيطاً ولا لازم له.

ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى مركباً وله لازم ذهني، وتنفرد دلالة التضمن فيما إذا كان المعنى مركباً، ولا لازم له ذهنيًا، وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى بسيطاً كالنقطة، وله لازم ذهني، والله أعلم.

ثم قال:

فصل في مباحث الألفاظ

٢٦. مُسْتَعْمَلُ الْأَفْظَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ

٢٧. فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

٢٨. وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا الْمُفْرَدُ كُلُّهُ لَوْ جُزْنِي حَيْثُ وَجَدْنَا

٢٩. فَمَفْهُومُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّيِّ كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْنِيُّ

أقول: اللفظ إما أن يكون مهملاً؛ كدب، أو مستعملاً؛ كزيد، ولا عبرة بالمهملة، ولذلك أهمله المصنف.

ثم المستعمل: إما أن يكون مفرداً، وإما أن يكون مركباً، فالأول: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه؛ كزيد، والثاني: ما دل جزؤه على جزء معناه؛ كزيد قائم.

والكلام على المركب بقسميه - أعني: ما هو في قوة المفرد، وما كان محضاً - يأتي في المعارف والقضايا والأكسية. والمقصود هنا: المفرد، وهو قسمان:

- (١) جزئي: إن منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه؛ كزيد.
- (٢) وكلي: إن لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه؛ كالأسد، وهو ستة أقسام:

كلي لم يوجد من أفراد فرد.

وكلي وجد منها فرد.

وكلي وجد منها أفراد، وكل واحد من هذه الثلاثة قسماً:

الأول: وهو الذي لم يوجد من أفراد فرد، إما مع استحالة الوجود؛

كاجتماع الضدين، أو مع جواز الوجود؛ كبحر من زئبق.

والثاني: وهو الذي لم يوجد من أفراد فرد، إما مع استحالة التعدد؛

كالمعبود بحق، أو مع جواز التعدد؛ كشمس.

والثالث: وهو ما وجد منه أفراد، إما مع التناهي؛ كالإنسان، أو مع

عدم التناهي؛ كنعيم أهل الجنة، أو كمال الله تعالى.

فائدة:

اللفظ يوصف بالإفراد والتركيب حقيقة، ووصف المعنى بهما مجاز،

والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة، ووصف اللفظ بهما مجاز.

فإن قلت: كان الأولى للمصنف أن يقدم المفرد على المركب لأنه جزؤه،

والجزء مقدم على الكل طبعاً.

فالجواب: أن معنى المركب ثبوتي، ومعنى المفرد عدمي، والإثبات أشرف

من النفي فقدمه عليه لذلك، وبهذا يجاب عن تقديمه الكلي على الجزئي.

وقوله: «على جزء معناه» بتحريك الزاي بالضم، كما قرأ به شعبة من رواية عاصم.

ثم قال:

٣٠. وَأَوَّلُ لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْتَرَجَ فَانْسِبَةُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ

٣١. وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاضِ جِنْسٍ وَقَصْلٍ عَرَضٍ نَوْعٍ وَخَاصٍّ

٣٢. وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلا شَطْطٍ جِنْسٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ أَوْ وَسَطٍ

أقول: مراده بالأول: الكلي في قوله: «كلي أو جزئي»، يعني أن الكلي إن كان داخلاً في الذات بأن يكون جزءاً من المعنى المدلول للفظ، يقال له: كلي ذاتي؛ كالحیوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان، وإن كان خارجاً عن الذات، بأن لم يكن كذلك، يسمى: كلياً عرضياً؛ كالماشى والضاحك بالنسبة له، وإن كان عبارة عن الماهية؛ كالإنسان، فهو ذاتي بناء على أن الذاتي ما ليس بعرضي.

والكلي الذاتي: إما أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين غيرها، أو مختصاً بها، فالأول: يسمى جنسياً؛ كالحیوان بالنسبة للإنسان، والثاني: يسمى فصلاً؛ كالناطق بالنسبة له.

والكلي العرضي: إما أن يكون مشتركاً أو مختصاً، فإن كان مشتركاً بين الماهية وغيرها يسمى عرضاً عاماً؛ كالماشى بالنسبة للإنسان، وإن كان خاصاً بها، يسمى خاصة؛ كالضاحك بالنسبة له.

والكلي الذي هو عبارة عن نفس الماهية؛ كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعاً.

فهذه الكليات الخمس التي هي مبادئ التصورات المشار إليها بقوله:
«والكليات ...» البيت.

ثم إن أولها- وهو الجنس- ثلاثة أقسام:

قريب؛ كالحیوان بالنسبة للإنسان.

وبعيد؛ كالجسم بالنسبة له.

ومتوسط؛ كالنامي بالنسبة له، وهو المشار إليه بقوله: «وأول ...» البيت.



ثم قال :

فصل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني

٣٣. وَنِسْبَةُ الْأَفْظَانِ لِلْمَعْنَى خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِإِلْغَاءِ نَقْصَانِ

٣٤. تَوَاطُؤُ تَشَاكُكٍ تَخَالُفٍ وَالْإِشْرَاقِ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

أقول: اللفظ إما أن يكون واحدًا، أو متعددًا، وعلى كل فالمعنى إما أن يكون واحدًا، أو متعددًا، فالأقسام أربعة.
فمثال اتحاد اللفظ والمعنى: إنسان.

ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى: عين، فإنه يطلق على الباصرة، والجارية، وغيرهما.
فالقسم الأول: إن اتحاد المعنى في أفرادة سمي كليًا متواطئًا كالإنسان،

وإن اختلف فيها بالشدة والضعف سمي كلياً مشكِكاً كالبياض؛ فإن معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلاً.

والقسم الثاني: وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى، يسمى: مُشْتَرَكًا. ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى: إنسان وبشر، فهما مترادفان، والنسبة بينهما الترادف.

ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى: إنسان وفرس، فهما متباينان على ما فيه، والنسبة بينهما التباين.

فهذه الأقسام الخمسة التي ذكرها في قوله: «ونسبة الألفاظ ...» اليبتين، ومراده بالتخالف: التباين.

ثم قال :

٣٥. وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ سَتَذْكُرُ

٣٦. أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَاوَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي قَالَتِاسْ وَقَعَا

أقول: اللفظ إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر؛ كزيد قائم، وإن وجد معناه به فهو طلب أي: إنشاء؛ كقولك: اعلم يا زيد، والأول يأتي عند قوله: «ما احتمل الصدق لذاته جرى ...» البيت.

والثاني ثلاثة أقسام: لأنه إن كان من مستعلٍ، كقول المخدوم لخدمته: اسقني ماء فهو أمر، وإن كان من الأدنى كقول الخادم لسيده: أعطني درهماً،

فهو دعاء، وإن كان من مساوٍ يُسمى التماساً، كقول بعض الخدمة لبعض:
 أعطني عمامتي، وهذا معنى قوله: «واللفظ إما طلب أو خبر...» البيتين.
 وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول.

ثم قال:

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

٣٧. **الْكُلُّ حُكْمٌ عَلَى الْجُمُوعِ كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَنُوعٍ**

٣٨. **وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمٌ فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا**

٣٩. **وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةٌ**

أقول:

الكل: هو المجموع المحكوم عليه؛ كقولك: أهل الأزهر علماء، إذ
 فيهم من لم يشم للعلم رائحة.

والكلية: الحكم على كل فرد؛ كقولك: كل إنسان قابل للفهم.

والجزئية: الحكم على بعض الأفراد؛ كقولك: بعض أهل الأزهر علماء.

والجزء: ما تركب منه ومن غيره كل؛ كالسهم والخيط للحصير، فكل
 منهما يقال له: جزء، والحصير كل.

وأشار المصنف بقوله: «ككل ذاك...» إلخ إلى حديث ذي اليمين

المشهور، لما قال للمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: «أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ
أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» فَقَالَ ص: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»^(١).
والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل، بدليل قوله للمصطفى صلى الله
عليه وآله وسلم: «بَلْ يَغُضُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ».

ثم قال :

فصل في المعارف

٤٠. مُعْرِفٌ إِلَى ثَلَاثَةِ قُيُومٍ حَدٌّ وَرَسْمٌ وَلَفْظٌ عُلِيمٌ
٤١. فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَضْلٌ وَقَعَا وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٌ مَعَا
٤٢. وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
٤٣. وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدْ لَزِمَ بَطْ
٤٤. وَمَا يَلْفَظِي لَلنِّهْمِ شَهْرًا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرًا

أقول: لما قَدَّمَ الكلام على مبادئ التصورات - وهي الكليات الخمس -

(١) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب تشييك الأصلح في المسجد
وغیره، ح (٤٨٢) (١٤٢/٢) يشرح ابن حجر، والإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب المساجد
ومواضع الصلاة، ح (٥٧٣) (٥٦/٥) يشرح النووي، باب السهو في الصلاة والسجود له،
كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

أخذ يتكلم على مقاصدها، وهو القول الشارح.

فالمُعَرِّفات جمع مُعَرِّف - بكسر الراء - ويقال له: تعريف، وقول شارح أيضًا، وهو ما كانت معرفته سببًا في معرفة المُعَرِّف - بفتح الراء - كالحَيوان الناطق في تعريف الإنسان، فإن معرفته سبب في معرفة الإنسان. وهو خمسة أقسام: حد تام، وناقص، ورسم تام، وناقص، وتعريف باللفظ. فالحد التام: هو التعريف بالجنس والفصل القريبين؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق.

والحد الناقص: هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط، أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق.

والرسم التام: هو التعريف (بالجنس القريب والخاصة) كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك.

والرسم الناقص: بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد؛ كتعريفه بالجسم الضاحك.

وأما التعريف باللفظ: فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه؛ كتعريف الغضنفر بالأسد.

ومراد المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني: التامان، بدليل قوله بعد ذلك: «وناقص الحد ... وناقص الرسم».



ثم قال :

٤٥. وَشَرَطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدًا

٤٦. وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزًا بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تَحْرُزًا

٤٧. وَلَا بِمَا يُنْزَى بِمُخْلُودٍ وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا

٤٨. وَعَيْنُهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُلُودِ

٤٩. وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُلُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزٍ فِي الرَّسْمِ قَادِرٍ مَا رَوَّاهَا

أقول: شرط المَعْرِفِ:

- أن يكون مطرِّدًا منعكسًا، أي: جامعا لأفراد المَعْرِفِ مانعا من دخول غيرها؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، فلو كان غير 'جامع'؛ كتعريف الحيوان بالناطق، أو غير مانع كتعريف الإنسان بالحيوان، لم يصح التعريف.

- وأن يكون ظاهرا؛ كتعريف الحنطة بالقمح، وأما ما إذا كان أبعد منه كتعريف الأسد بالغضنفر، أو مساويا كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج، والزوج بما ليس بفرد، فلا يصح.

- وأن لا يكون بالفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد؛ كتعريف البليد بالحمار، فإن وجدت قرينة يحترز بها عن المعنى الحقيقي صح التعريف؛ كتعريف البليد بحمار يكتب.

- وأن لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود؛ كتعريف العدد الفرد بما تقدم، وعكسه.

- وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة؛ كتعريف الشمس بالعين، فإن وجدت قرينة؛ كتعريفها بالعين المضئية، صح التعريف.

وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز؛ كتعريف الفاعل: بأنه الاسم المرفوع، لأن الرفع حكم من أحكامه، لأن المَعْرِفَ - بفتح الراء - يتوقف على أجزاء التعريف، وإذا جعلنا الحكم جزءاً منها، والحال أنه يتوقف على المَعْرِفَ - بفتح الراء -، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، لزم الدور وهو ممنوع.

ولا يجوز إدخال (أو) التي للشك في الحد؛ كقولك في تعريف البليد: هو الذي لا يفهم أو لا يَسْتَفْهِمُ، على سبيل الشك، أي: إما هذا وإما هذا.

وأما (أو) التي للتقسيم فإنه يجوز إدخالها على معنى أن المَعْرِفَ قسمان، قسم كذا، وقسم كذا، فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين.

مثاله: تعريف النظر: «بالفكر المؤدي إلى علم، أو غلبة ظن»، يعني: أن النظر قسمان؛ الأول: الفكر المؤدي إلى العلم، والثاني: الفكر المؤدي إلى غلبة ظن.

وأما في الرسم فيجوز دخولها؛ كقولك في تعريف الإنسان: هو الحيوان الضاحك، أو القابل للعلم، وصناعة الكتابة.

والفرق بين الحد والرسم: أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البذل،
ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك.



ثم قال :

باب في القضايا وأحكامها

٥٠. ما اَحْتَمَلَ الصُّدُقُ لِلذَّاتِ جَرَى بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا

أقول: لما فرغ من مبادئ التصورات ومقاصدها أخذ يتكلم على مبادئ
التصديقات، وهي القضايا وأحكامها، وواحد القضايا قضية، وهي مرادفة للخبر.
وتعريفها: مركب احتمل الصدق والكذب لذاته.

«فاحتمال الصدق والكذب» يخرج الإنشاء.

وقوله: «لذاته» ليدخل فيه: ما يقطع بصدقه؛ كخبر الله ورسوله، وما
يقطع بكذبه؛ ككون الواحد نصف الثمانية، لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر
لرأيناه يحتمل الصدق والكذب، بقطع النظر عن المُخْبِرِ والواقع، فالقطع
بأحد الأمرين من جهة المُخْبِرِ أو المُخْبَرِ به.

ثم قال:

٥١. ثُمَّ الْقَضَايَا عَنْهُمْ فَيَسْأَلُهُمْ
٥٢. كُلِّئِةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ
٥٣. وَالسُّورُ كُلُّيَا وَجُزْئِيَا يُرَى
٥٤. إِمَّا بِكُلِّ أَوْ يَبْغُضُ أَوْ بِلَا
٥٥. وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ
٥٦. وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ بِالْحَمَلِيَّةِ
- أقول: القضية قسمان:

(٢) وحملية.

(١) شرطية.

والأولى: يأتي الكلام عليها في المتن.

والثانية: وهي الحملية؛ أي: ما اشتملت على موضوع وعمول، كزيد كاتب، إما أن يكون موضوعها كلياً؛ كالإنسان حيوان، أو جزئياً؛ كزيد كاتب، فالثانية تسمى شخصية.

والأولى إن كانت مهملة من السور سميت: مهملة، كالإنسان حيوان، وإن كانت مُسَوَّرَةٌ، فإن كان السور كلاً أو ما في معناه فالقضية كلية، ككل إنسان، أو عامة الإنسان حيوان، وإن كان بعضاً أو ما في معناه فجزئية، كبعض الإنسان، أو واحد من الإنسان حيوان.

فتلخص أن القضايا أربعة: شخصية: إن كان موضوعها جزئياً؛ كزيد كاتب، ومهملة: إن كان كلياً، ولم تُسَوَّر كالإنسان حيوان، وكلية: بأن سُوِّرت بالسور الكلي ككل إنسان حيوان، وجزئية: إن سُوِّرت بالسور الجزئي كبعض الإنسان حيوان.

وكل من هذه الأربعة إما أن يكون موجباً- كما تقدم- أو سالباً؛ كزيد ليس بكاتب، والإنسان ليس بحجر، ولا شيء من الإنسان بحجر، وبعض الإنسان ليس بحجر، فتكون الأقسام ثمانية.

والأول من كل واحد يسمى: موضوعاً، والثاني يسمى: محمولاً، وهو المشار إليه بقوله: «والأول...» البيت.

واعلم أن المصنف قال في تعريف القضية: «ما احتمل الصدق» ولم يقل: والكذب؛ للاكتفاء، وتعليم الأدب في التعبير.

ثم قال:

٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمُ

٥٨. أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ

٥٩. جُزْأُهَا مُقَدَّمٌ وَتَالِيٌ أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ

٦٠. مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْأَيْنِ وَذَاتُ الْإِتِّصَالِ دُونَ مَبْنِي

٦١. مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

٦٢. مانِعٌ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٌّ أَوْ هُمَا وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاغْلِبَا

أقول: لما تكلم عن القضية الحملية أخذ يتكلم عن الشرطية، لأن الأولى جزء من الثانية، والجزء مقدم على الكل، وعَرَّفَهَا بقوله: «وإن على التعليق ...» البيت. يعني أن القضية الشرطية: ما تركبت من جزأين، ربط أجزأهما بالآخر بأداة شرط أو عناد.

كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، العدد إما زوج وإما فرد، فالأولى تسمى شرطية متصلة، والثانية تسمى شرطية منفصلة، وأول كل منهما يسمى: مُقَدِّمًا، والثاني يسمى: تَالِيًا.

١- فالشرطية المتصلة: ما أوجبت تلازم الجزأين، بأن يكون أحدهما لازمًا للآخر كالمثال المتقدم، فإن طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار.

٢- والشرطية المنفصلة: ما أوجبت - أي: دلت على - التنافر بينهما، فإن الزوجية في المثال المتقدم منافرة للفردية، وهي ثلاثة أقسام:

مانعة جمع: وهي ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالي، وإن جوزت الخلو؛ كقولنا: الجسم إما أبيض وإما أسود، فإن الجمع بين البياض والسواد ممتنع، ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر مثلاً.

ومانعة خلو: وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها، وإن جوزت الاجتماع؛ كقولنا: زيد إما في البحر، وإما أن لا يفرق، فإن الخلو عن

الطرفين ممتنع، ويجوز الجمع بأن يكون في نحو مركب.
 وممانعة جمع وخلو: وهي ما دلت على امتناع الجمع والخلو؛ كقولنا: العدد
 إما زوج أو فرد، فالزوجية والفردية لا يجتمعان، ولا يخلو العدد عنهما.
 وهي أخص من ممانعة الجمع لمنعها الخلو، ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع.
 فبينها وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق، وتسمى حقيقية،
 لأنها أحق باسم الانفصال.
 ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما
 فعل في العملية تقريباً على المبتدئ، وذلك في المطولات.

ثم قال:

فصل في التناقض

٦٣. تَنَاقُضُ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وَصِنَقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُضِيَ
 ٦٤. فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهَمَلَةً فَتَقْضُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ
 ٦٥. وَإِنْ تَكُنْ مَحْضُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ
 ٦٦. فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً نَقِضْهَا سَالِيَةً جُزْئِيَّةً
 ٦٧. وَإِنْ تَكُنْ سَالِيَةً كُلِّيَّةً نَقِضْهَا مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً
- أقول: التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس، ذكرهما المصنف

للاحتياج إليهما، ومعنى التناقض في الأصل: ثبوت الشيء وسلبه؛ كزيد ولا زيد، وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب.

ومعناه هنا: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث تصدق إحداهما، وتكذب الأخرى.

فخرج «باختلاف القضيتين»: اختلاف المفردين، كزيد، ولا زيد. و«بالإيجاب والسلب» المعبر عنه عندهم بالكيف: الاختلاف بالكم المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية؛ ككل إنسان حيوان، وبعض الإنسان حيوان. و«بحيث تصدق إحداهما، وتكذب الأخرى»: قولنا: زيد فاضل، زيد ليس بفاسق، لاتفاقهما على الصدق.

مثال ما انطبق عليه تعريف المصنف: زيد عالم، زيد ليس بعالم، وهذا بالنسبة لغير المسورة، أما هي فلا بد من الاختلاف في الكم أيضًا. مثال التناقض في القضايا الأربعة - على ما ذهب إليه المصنف - في الشخصية: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب.

وفي المهمة: الإنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان.

وفي الكلية: كل إنسان حيوان، بعض الإنسان ليس بحيوان.

وفي الجزئية: بعض الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان حيوان.

ولكن الذي يدل عليه كلامه الآتي من أن المهمة في قوة الجزئية يوافق قول

غيره من المحققين: إن نقيض المهمة سالبة كلية، فنقيض الإنسان حيوان: لا

شيء من الإنسان بحيوان، فتكون المهمة داخلية في المسورة بالسور الجزئي.
واعلم أن التناقض لا يتحقق بين القضيتين إلا مع اتفاقهما في وحدات ثنائي
مذكورة في المطولات ترجع إلى وحدة واحدة، وهي اتحاد النسبة الحكيمة.
فتلخص أن: القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في
الكيف مع الاتفاق في الوحدات، وأن المسورتين يتحقق تناقضهما
 باختلاف في الكيف والكم، مع الاتفاق فيما ذكر، والله أعلم.



ثم قال:

فصل في العكس المستوي

٦٨. الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصُّدْقِ وَالْكَفِيَّةِ
٦٩. وَالْكَمُّ إِلَّا الْمُوجِبُ الْكُلِّيَّةِ فَعَوُضُوهَا الْمُوجِبُ الْجُزْئِيَّةِ
٧٠. وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وَجِدَ بِهِ اجْتِنَاعُ الْحَسَنَتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
٧١. وَمِثْلُهَا الْمُهِمْلَةُ السَّلْبِيَّةِ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
٧٢. وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبَعِ وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

أقول: العكس في اللغة: التحويل.

وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام:

(١) عكس مستوي.

(٢) وعكس تقيض موافق.

(٣) وعكس تقيض مخالف.

ومتى أطلق العكس فالمراد به الأول، فتقييد المصنف العكس بالمستوي زيادة لإيضاح للمبتدئ، وعرفه المصنف بقوله: «العكس ...» إلخ.

يعني: أن العكس: هو أن يصير المحمول موضوعاً، والموضوع محمولاً، مع بقاء الصدق والكيف والكم.

مثال ذلك: بعض الإنسان حيوان، عكسه: بعض الحيوان إنسان.

فالقضية الأولى موجبة جزئية صادقة، والثانية كذلك.

ويستثنى من هذا الضابط: للوجه الكلية، فإن عكسها موجبة جزئية، كقولنا: كل إنسان حيوان، عكسه: بعض الحيوان إنسان.

والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان، وهما السلب والجزئية، فتخرج السالبة الجزئية، والمهملة السلبية، لأنها في قوتها، ويبقى الشخصية بقسميها، أعني: للوجه والسالبة، والكلية كذلك، والجزئية للوجه، وللمهملة للوجه.

فالشخصية الموجبة: زيد كاتب، عكسها: بعض الكاتب زيد.

والسالبة إن كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها، كقولنا: زيد ليس بعمر، وعكسه: عمرو ليس بزيد، وإن كان كلياً انعكست إلى سالبة كلية، نحو: زيد ليس بحمار، عكسه: لا شيء من الحمار زيد.

والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة، نحو: كل إنسان حيوان،

عكسه: بعض الحيوان إنسان.

والسالبة تنعكس كنفسها، نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، عكسه:

لا شيء من الحجر بإنسان.

والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها، نحو: بعض الإنسان حيوان،

عكسه: بعض الحيوان إنسان.

والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها، أو إلى الموجبة الجزئية، نحو: الإنسان

حيوان، عكسه: الحيوان إنسان، أو: بعض الحيوان إنسان.

وأما الجزئية السالبة، نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان، والمهملة السالبة،

نحو: الحيوان ليس بإنسان، فلا عكس لهما كما تقدم.

ثم إن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي، وهي

العمليات، والشرطيات المتصلة، وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط،

وهي الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها، وهذا معنى قوله: «وَالْعَكْسُ فِي

مُرْتَبٍ....» البيت.



ثم قال

باب في القياس

٧٣. إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا مُسْتَنْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا
٧٤. ثُمَّ الْقِيَاسُ عَنْهُمْ فَيَسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِ
٧٥. وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى الشَّبَجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ
٧٦. فَلِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَارْكَبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
٧٧. وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَأَنْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَايِدِ مُحْتَبرَا
٧٨. فَلِنْ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ
٧٩. وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى
٨٠. وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ كُبْرَاهُمَا
٨١. وَأَصْغَرُ فَتِلْكَ ذَوَانِدِرَاجِ وَوَسَطُ يُلْغَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

أقول: هذا شروع في مقاصد التصديقات، وهو القياس، ومعناه لغة: تقدير شيء على مثال شيء آخر.

واصطلاحًا: لفظ تركيب من قضيتين فأكثر، يلزم عنهما لذاتها قول آخر.
والأول يسمى: قياسًا بسيطًا، والثاني يسمى: قياسًا مركبًا - وسيأتي في كلامه - وإنه يرجع إلى البسيط.

مثال الأول: العالم متغير، وكل متغير حادث، يلزم عنه: العالم حادث.
 ومثال الثاني: النبش^(١) أخذ للمال خفية، وكل أخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، يلزم عنه: النبش تقطع يده.
 فخرج بقيد «التركيب من قضيتين»: اللفظ المفرد، والقضية الواحدة.
 وخرج «بالقول الآخر»: ما إذا كان القول أحد المقدمتين؛ كقولنا: كل إنسان ناطق، وكل ناطق بشر، فإن النتيجة وهي: كل إنسان بشر، هي إحدى المقدمتين.
 وخرج بقولنا: «لذاته»: ما إذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين، كقولنا: زيد مساوٍ لعمر، وعمر مساوٍ لبكر، فالنتيجة وهي: زيد مساوٍ لبكر، ليست لازمة لذات المقدمتين، بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهي مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء.
 ثم إن القياس ينقسم إلى قسمين:

(٢) وشرطي.

(١) اقتراني.

والثاني يأتي في قوله: «ومنه ما يدعى بالاستثنائي...» الخ.
 والأول: هو ما دل على النتيجة بالقوة، أي: بالمعنى، بأن تكون النتيجة

(١) نَبَشَ الْبَقْلَ وَالْيَتَّى، أي: اسْتَخْرَجَهُ، وبابه نَصْر، ومنه النَّبَاش. انظر: «مختار الصحاح» ص (٢٦٨).

مذكورة فيه بهادتها لا صورتها؛ كالعالم حادث - فيما تقدم .

وخرج بذلك: القياس؛ فإنه دال على النتيجة بالفعل، أي: ذُكرت فيه النتيجة بهادتها وصورتها؛ كقولنا: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، لكنه إنسان، يتج: فهو حيوان، وهذه النتيجة ذُكرت في القياس بهادتها وهيئتها، كذا قالوا، والذي يظهر أن هذا بحسب الظاهر، لأن النتيجة لازم القياس، ولا يصح أن يكون اللازم جزءًا من الملزوم، بل هو مغاير له فافهم.

ويتركب هذا القياس من الحملات والشرطيات، وأما قول المتن: «واختص بالحملية» فجرى على الغالب.

فإن أردت تركيب القياس الاقتراني، فركبه على الوجه المعتبر عندهم: من الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب؛ كالتيغير في المثال المتقدم. ومن ترتيب المقدمات - جمع مقدمة، أي: القضية - التي جعلت جزء دليل - سميت بذلك: لتقدمها على المطلوب - فإن لم تكن جزء دليل فلا تسمى مقدمة، بأن تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى.

ومن تمييز الصحيح من الفاسد، لأن النتيجة لازم، واللازم بحسب ملزومه، إن صحيحًا فصحيح، وإن فاسدًا ففاسد، فالنتيجة صحيحة إن كان كل من المقدمتين صحيحًا وإلا ففاسدة.

ومن اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى، والمراد بالمقدمة الصغرى:

المشتملة على الحد الأصغر، الذي هو موضوع النتيجة؛ كالعالم متغير في المثال المتقدم، وبالكبرى: المشتملة على الحد الأكبر، الذي هو محمول النتيجة؛ ككل متغير حادث، والمتكرر بين الحد الأصغر والأكبر يسمى حداً أوسط، وهو الذي يحذف عند أخذ النتيجة؛ كالمتغير فيما تقدم، فقول المصنف: «وأصغر ...» إلخ يُستغنى عنه بقوله: «وما من المقدمات ...» البيت.



ثم قال :

فصل في الأشكال

٨٢. الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسٍ
 ٨٣. مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
 ٨٤. وَلِلْمُقَلَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسْطِ
 ٨٥. تَحُلُّ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكِبَرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُذَرَى
 ٨٦. وَتَحُلُّ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أَلِفَ
 ٨٧. وَرَابِعَ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمِلِ
 ٨٨. فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعَدَّلُ فَقَاسِدُ النِّظَامِ

أقول: لفظ «فصل» ساقط في بعض النسخ.

والشكل يطلق لغة على هيئة الشيء، ومعناه عند المنطقة: هيئة قضيتي قياس.
ف«عن» في كلام المصنف بمعنى على، وهناك مضاف محذوف، أي:
يطلق على هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه، لا من حيث
الصورة؛ إذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس: ضرورياً.

وأنواع الشكل أربعة:

لأن الحد الوسط إن كان محمولاً في الصغرى؛ موضوعاً في الكبرى فهو
الشكل الأول؛ كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث.
وإن كان محمولاً في القضيتين فهو الثاني؛ كقولنا: العالم متغير، ولا شيء
من القديم بمتغير.

وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثالث؛ كقولنا: العالم متغير، العالم حادث.
وإن كان عكس الأول؛ بأن كان الحد الوسط موضوعاً في الصغرى؛
محمولاً في الكبرى فهو الرابع؛ كقولنا: المتغير حادث، العالم متغير.

واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف، كقولهم في
الضرب الأول من الشكل الأول: كل (ج ب)، وكل (ب أ)، مكان: كل
إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، قصداً للاختصار، وقد أعرضت عن
ذلك ومثلت بالمراد للإيضاح، وإن كان الأوضح منه التمثيل بنحو: كل
صلاة عبادة، وكل عبادة تفتقر إلى النية؛ للاختصار.

وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب؛ فالأول أكملها، ويليه الثاني ... إلخ.

فإن وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيئات الأربع فنظمه فاسد؛
 كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال، فقوله فيما يأتي: «والثاني
 كالخروج عن أشكاله» تكرر مع هذه لزيادة الإيضاح للمبتدئ.
 ثم إن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة يتصور فيه ستة عشر ضرباً،
 لأن لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والإيجاب والسلب أربعة
 أحوال، وكل حالة من حالات الأولى تؤخذ مع أربع حالات الثانية،
 وليست كلها متجة، بل المنتج منها ما وجد فيها الشروط التي ذكرها
 المصنف بقوله:

٨٨. أَمَا الْأَوَّلُ

٨٩. فَشَرْطُهُ الْإِنْجِبُ فِي صُفْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ

٩٠. وَالثَّانِ أَنْ يَخْلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

٩١. وَالثَّلَاثُ الْإِنْجِبُ فِي صُفْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِخْدَاهُمَا

٩٢. وَرَابِعٌ هَلَمْ جَمْعُ الْخُسْتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فَعِيهَا بَسْتَيْنِ

٩٣. صُفْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ كُبْرَاهُمَا سَالِيَةٌ كُلِّيَّةٌ

أقول:

• بشرط لإنتاج الشكل الأول شرطان:

الأول: أن تكون صفراء موجبة، سواء كانت كلية أو جزئية.

والثاني: أن تكون الكبرى كلية، سواء كانت موجبة أو سالبة.
والحاصل من ضرب حالتي الأولى في حالتي الثانية أربعة، وهي
الضروب المنتجة من هذا الشكل.

الضرب الأول: موجبتان وكليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا: كل
إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، ينتج: كل إنسان حساس.

الضرب الثاني: كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا: كل إنسان
حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.

الضرب الثالث: موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية
كقولنا: بعض الإنسان حيوان، وكل حيوان حساس، ينتج: بعض
الإنسان حساس.

الضرب الرابع: صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة
سالبة جزئية كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان
بحجر، ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر، فقد أنتج هذا الشكل
المطالب الأربعة، وبهذا كان أفضل الأشكال.

● ويشترط لإنتاج الشكل الثاني شرطان:

الأول: أن تختلف المقدمتان في الكيف، بأن تكون إحداها موجبة
والأخرى سالبة.

الثاني: أن تكون الكبرى كلية، فالكبرى إن كانت موجبة فالصغرى سالبة

كلية أو جزئية، وإن كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أو جزئية. والحاصل من ضرب حالتي الكبرى في حالتي الصغرى أربعة، وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل، كالشكل الذي قبله.

الضرب الأول: كليتان والكبرى سالبة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر. الضرب الثاني: كليتان والكبرى موجبة؛ كقولنا: لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان، ينتج: لا شيء من الحجر بإنسان، فالنتيجة في هذين الضربين سالبة كلية.

الضرب الثالث: موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى؛ كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر. الضرب الرابع: سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى؛ كقولنا: بعض الحجر ليس بحيوان، وكل إنسان حيوان، ينتج: بعض الحجر ليس بإنسان، فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئية، فقد أنتج هذا الشكل السلب فقط: كلياً في الضربين الأولين، وجزئياً في الآخرين.

● ويشترط لإنتاج الشكل الثالث شرطان:

الأول: أن تكون الصغرى موجبة.

الثاني: أن تكون إحدى المقدمتين كلية، فالصغرى إن كانت كلية أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع، وإن كانت جزئية أنتجت مع

الكبرى الكلية موجبة وسالبة.

فالحاصل: ستة أضرب، وهي المنتجة من هذا الشكل.

الضرب الأول: كليتان موجبتان كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: موجبتان والكبرى كلية، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثالث: موجبتان والصغرى كلية، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق، فهذه الأضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية.

الضرب الرابع: كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة، كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب الخامس: صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب السادس: موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر، فالنتيجة في هذه الأضرب الثلاثة سالبة جزئية.

فعلّم أن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئية موجبة في الثلاثة الأول،

وسالبة في الثلاثة بعدها.

● ويشترط لإنتاج الشكل الرابع شرط واحد: وهو عدم اجتماع الخستين، إلا في صورة واحدة، والمراد بالخستين: السلب والجزئية. وعدم اجتماع الخستين صادق بأربعة أضرب، ويزاد على ذلك الصورة المستثناة، فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة:

الضرب الأول: كليتان موجبتان، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: موجبتان والصغرى كلية، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق، فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية.

الضرب الثالث: كليتان والكبرى موجبة، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل ناطق إنسان، ينتج: لا شيء من الحجر بناطق.

الضرب الرابع: كليتان والكبرى سالبة، كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب الخامس: موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى - كما ذكر المصنف - كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر، وأن النتيجة في الضربين الأولين: الإيجاب الجزئي، وفي الآخرين: السلب، وفي الثالث: السلب الكلي.

ودليل إنتاج الشكل الثاني: خصوص السلب الجزئي، وإنتاج الثالث:

خصوص الجزئية، وإنتاج الرابع: ما تقدم في المطولات.

ثم قال:

٩٤. فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ

٩٥. وَرَّابِعٌ بِخُمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتَجَا

أقول: هذا نتيجة ما تقدم من الشروط، وهو ظاهر غني عن الشرح، غير أن المصنف لم يبين ما تتركب منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة، وقد بيئتها في الشرح، وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلندكرها هنا لتسهيل الإحاطة بحفظها وهي هذه:

وَمُنْتِجٌ مِنْ أَوَّلِ الْأَشْكَالِ	أَرْبَعَةٌ خُذْهَا عَلَى التَّوَالِي
كُلُّ فُكْلٍ مُنْتِجٌ كَلَّا وَإِنْ	يَلِيهِ لَا شَيْءٌ فَلَا شَيْءٌ قِمِنْ
بَعْضُ فُكْلٍ نَتِجُهُ بَعْضٌ وَمَا	بَعْضٌ فَلَا يُنْتِجُ لَيْسَ فَاعِلِمَا
وَالثَّانِ أَيْضًا أَرْبَعٌ كُلُّ فَلَا	وَعَكْسُهُ نَتِجُهُمَا لَا فَاعِلِمَا
بَعْضٌ فَلَا وَلَيْسَ كُلُّ لَهُمَا	لَيْسَ نَتِجَةً فَكُنْ مُسْتَفْهِمًا
وَتَالِثٌ سِتٌّ وَهِيَ كُلُّ فُكْلٍ	بَعْضٌ فُكْلٌ عَكْسُهُ بَعْضٌ فَقُلْ
كُلُّ فَلَا بَعْضٌ فَلَا كُلُّ فُفِي	بَلَيْسَ فِيهَا النَّتِجُ لَيْسَ فَاقْتِصِي
وَرَّابِعٌ خُمْسٌ وَهِيَ كُلُّ فُكْلٍ	كُلُّ فَبَعْضٌ بَعْضٌ نَتِجٌ لَا تَحِلْ

لَا كُلَّ لَا وَالْعَكْسُ لَيْسَ بَعْضُ لَا يَنْتُجُ لَيْسَ فَأَفْهَمَنْ وَحَصْلًا

وقد اقتصرنا في بعض الآيات على «لا» من «لا شيء»، و«ليس» من «ليس بعض»، وأشارت للموجبة الكلية بكل، وللجزئية ببعض، ومن فهم ما قدمته في الشرح فهم معنى هذه الآيات، وبفهمك الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة تفهم أن ما عداها من الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم، وقد وضعوا لذلك جدولاً في المطولات يعرف منه العقيم من غيره، واللييب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم، والله أعلم.



ثم قال:

٩٦. وَتَنْتُجُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ تِلْكَ الْمَقْدَمَاتِ هَكَذَا زَكَيْنُ

٩٧. وَهَلِيبُ الْأَشْكَالِ بِالْحَقِيقِ مَخْصَصَةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

٩٨. وَالْحَقِيقُ فِي بَعْضِ الْمَقْدَمَاتِ أَوْ النَّتِيجَةِ لِمَعْلُومِ آتِ

٩٩. وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسِلٍ قَدْ لَزِمَا

أقول: الخسة: السلب والجزئية، والشرف: الإيجاب والكلية، فإذا اشتملت مقدمات القياس على خسة فالنتيجة تابعة لذلك، فخسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الأول في المقدمة الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة كلية.

وخسة الجزئية في الضرب الثالث منه في المقدمة الأولى، ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية.

واجتمع الخستان في الضرب الرابع منه: الجزئية في المقدمة الأولى، والسلب في الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية. وقوله: «زُكِّن» بمعنى علم.

ثم إن هذه الأشكال الأربعة خاصة بالقياس الحملّي، أي: ما تركب من القضايا الحملية، ولا تكون في القياس الشرطي، أي: ما تركب من القضايا الشرطية، على ما ذهب إليه المصنف تبعاً لبعض المناطقة، والذي عليه المبحققون منهم أنه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضاً؛ نحو: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، وكل ما كان حيواناً فهو حساس، فيتج: إن كان إنساناً فهو حساس.

ثم إنه يصح حذف إحدى المقدمتين الأولى أو الثانية أو النتيجة؛ للعلم بالمحلوف. فمن حَذَفَ المقدمة الأولى قولك: النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، فالنباش تقطع يده، فقولنا: وكل سارق... إلخ، كبرى لصغرى محذوفة، وهى: النباش سارق.

ومن حَذَفَ الثانية قولك: الإنسان ناطق، فهو حيوان، فالمحلوف: وكل ناطق حيوان.

ومن حَذَفَ النتيجة: العالم متغير، وكل متغير حادث، في جواب: ما

الدليل على حدوث العالم؟ وقد تخلف المقدمة والنتيجة معاً كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِمَا إِلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الآية [الأنبياء: ٢٢]، إذ التقلير: لكنهما لم تفسدا، فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى.

ثم إن المقدمات لا بد أن تنتهي إلى الضرورة، بحيث لا يحتاج في فهم معناها إلى تأمل، لأنها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف على غيره... إلخ، للزم على ذلك الدور أو التسلسل إن رجعنا للمتوقف عليه الأول، أو ذهبنا إلى النهاية، فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهي إلى ضرورة. مثال الأول: الأربعة تنقسم بمساويين، وكل متقسم بمساويين زوج، يتج: الأربعة زوج.

ومثال الثاني: ما إذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى، فنقول مستلذين بالقياس الاستثنائي: لو لم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزه، ولو كان جائزه لكان حادثاً، ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث، ولو افتقر إلى محدث لتعدد الإله، ولو تعدد الإله لفسدت السموات والأرض، لكن فسادهما متف، فانضى ما أدى إليه من جواز الوجود وما يترتب عليه، ثبت وجوب وجوده تعالى، فاتمهنا إلى مقدمة ضرورية، وهي: لو تعدد الإله لفسدت السموات.

ثم قال :

فصل في الاستثنائي

١٠٠. وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِيِّ يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلا اِستِزَاءِ

١٠١. وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّسِجَةِ أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

١٠٢. فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اقْتِصَالٍ أَنْتَجَ وَضَعُ ذَلِكَ وَضَعَ التَّالِيِ

١٠٣. وَدَرَفُ تَالٍ رَفَعُ أَوَّلٍ وَلَا يُلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

أقول: الترجمة ساقطة في بعض النسخ، وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس، وهو القياس الاستثنائي، المسمى أيضًا بالشرطي، باعتبار اشتغال القضية الأولى المسماة بالكبرى على شرط، وباعتبار اشتغال الثانية المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء، وهو لكن، فقوله: «ومنه» معطوف على قوله: «فمنه ما يدعي بالاقتراضي» فيما تقدم، كما أشرت إليه هناك.

وعرفه المصنف بأنه: ما دل على النتيجة أو ضدها بالفعل، بأن ذكرت فيه النتيجة بإداتها وهيئتها على ما تقدم.

فخرج القياس الاقتراضي، فإنه دل على النتيجة بالقوة كما تقدم.

مثال ما دل على النتيجة: قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا لكنه إنسان، يتج: فهو حيوان، فهذه النتيجة هي تالي الشرطية. ومثال ما دل على ضد النتيجة، أي: نقيضها: قولنا في الاستدلال على

الحيوانية أيضًا: لو لم يكن حيوانًا لم يكن إنسانًا لكنه إنسان، يتبع: فهو حيوان، فقيض هذه النتيجة المذكور في القياس، وهو مقدم الشرطية.

ثم إن كان مركبًا من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضربان، وهما استثناء عين المقدم، وقيض التالي.

وأما استثناء عين التالي أو قبيض المقدم فلا يتجان شيئًا.

مثال ذلك: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، فاستثناء عين المقدم، وهو إنسان يتبع عين التالي وهو حيوان، واستثناء قبيض التالي وهو حيوان يتبع قبيض المقدم وهو إنسان.

وأما استثناء عين التالي وهو حيوان فلا يتبع شيئًا، لأنه لازم، ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت للزوم، وكذلك قبيض المقدم لا يتبع شيئًا، لأنه ملازوم، ونفي للزوم لا يقتضي نفي اللازم بخلافه في الضربين الأولين، فإن نفي اللازم الذي هو التالي يقتضي نفي للزوم الذي هو المقدم، وثبوت للزوم الذي هو المقدم يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي، هذا معنى قول المصنف: «لما تجلّى، أي: لما اتضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفي للزوم، وثبوت للزوم يقتضي ثبوت اللازم، قول المصنف: «أنتج وضع ذلك، أي: المقدم، ببليل ذكر التالي بعلمه، وللراد بالوضع: الثبوت، وبالرفع: النفي، وبالعكس: استثناء عين التالي أو قبيض المقدم، فالضروب أربعة، اثنان متجانان واثنان عقيبان.



ثم قال:

١٠٤. وَإِنْ يَكُنْ مُقْصِلًا فَوَضِعْ ذَا يُنْتِجُ رَفَعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا

١٠٥. وَذَلِكَ فِي الْأَخْصِ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَا نَعِيَ جَمَعَ فَبَوَضِعْ ذَا زُكِّنْ

١٠٦. رَفَعَ لِلذَّكَاءِ عَكْسِي وَإِذَا مَا نَعِيَ رَفَعَ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

أقول: القياس المركب من الشرطيات المنفصلة إما أن يكون مركبًا من مانعة الجمع والخلو، أو من مانعة الجمع فقط، أو من مانعة الخلو فقط. فإن كان مركبًا من الأول فأضر به المتبعة أربعة، اثنان من جانب الوضع، واثنان من جانب الرفع.

مثال ذلك: العدد إما زوج وإما فرد، فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد، واستثناء فرد منتج لنقيض زوج، واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر. وإن كان مركبًا من مانعة الجمع فالمنتج منه ضربان، وهما استثناء عين كل من الطرفين، ليحصل نقيض الآخر، وأما استثناء النقيض فلا ينتج شيئًا. مثال ذلك: إما أن يكون هذا الشيء أبيض، وإما أن يكون أسود؛ فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود، واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض، وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئًا.

وإن كان مركبًا من مانعة الخلو أنتج منه ضربان، وهما: استثناء نقيض كل من الطرفين، ليحصل عين الآخر، وأما استثناء العين فلا ينتج شيئًا،

عكس المركب من مانعة الجمع.

مثال ذلك: زيد إما في البحر، وإما أن لا يغرق، فاستثناء نقيض في البحر منتج لا يغرق، واستثناء نقيض لا يغرق منتج لفي البحر، فنقول: لكنه ليس في البحر فلا يغرق، ولكنه يغرق فهو في البحر.

ثم قال :

لواحق القياس

١٠٧. وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُرَكَّبًا لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

١٠٨. فَرَكِّبَتْهُ إِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَهُ وَأَقْلَبْ نَتِيجَةَ بِهِ مُقَدِّمَهُ

١٠٩. يُلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةُ إِلَى هَلَمْ جَرًّا

١١٠. مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ أَوْ مَقْصُولُهَا كُلُّ سَوَا

أقول: القياس إن تركب من قضيتين سمي قياسًا بسيطًا، نحو: العالم متغير، وكل متغير حادث، وإن تركب من أكثر من قضيتين سمي قياسًا مركبًا، نحو: النبات آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، والنتيجة: النبات تقطع يده.

وهذا القياس ينقسم إلى: «متصل النتائج»: إن ذُكرت فيه النتيجة، وجعلت مقدمة صغرى، وركبت مع مقدمة كبرى، وأخذت النتيجة منه،

وجعلت مقدمة كذلك، وهلم جرأ، كما قال المصنف؛ كقولنا: النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، ينتج: النباش سارق. وتقول: النباش سارق، وكل سارق تقطع يده، ينتج: النباش تقطع يده ... إلى آخر ما تريد.

وإلى «مفصولها»: وهو ما لم تذكر فيه النتائج، كالمثال قبل هذا، والتحقيق أنه يرجع إلى القياس البسيط، لأنه أقيسة طويت نتائجها في الذكر، وهي مراعاة في المعنى. وسمي الأول متصل النتائج؛ لاتصال نتائجه بمقدماته، بخلاف الثاني.



ثم قال :

١١١. وَإِنْ جُزِّنِي عَلَى كُلِّي اسْتَدِلَّ قَدْ بِالْاِسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلَ
١١٢. وَعَكْسُهُ يُلْغَى الْقِيَاسُ لِمَنْطِقِي وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقَّقِ
١١٣. وَحَيْثُ جُزِّنِي عَلَى جُزْنِي مُحْمِلٌ لِجَمَاعٍ فَذَاكَ تَمَثِيلٌ جَمْعُ
١١٤. وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعُ بِالْذَّلِيلِ قِيَاسُ الْاِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثِيلِ

أقول: المفيد للمطلوب التصديقي ثلاثة أقسام:

- (١) استقراء (٢) قياس (٣) وتمثيل.

فالأول: هو الاستدلال على الكلي بالجزئي؛ كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل، بدليل أن الفرس والإنسان والحمار مثلاً كذلك.

والثاني: هو الاستدلال على الجزئي بالكلّي، عكس الاستقراء؛ كقولنا: العالم حادث، والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير، وكل متغير حادث، وقد تقدم ذلك بأشكاله.

والثالث: الاستدلال على جزئي بجزئي؛ كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر، للجامع بينهما وهو الإسكار، وهما جزئيان من مطلق المسكر. والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس، وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه، لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ؛ كالتمساح، وأن العلة في الجزئي المحمول عليه غير العلة في الجزئي المحمول.

ثم قال :

أقسام الحججة

١١٥. وَحُجَّةٌ ثَقَلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ أَقْسَامُ هَلْ بِي حَمْسَةٌ جَلْبِيَّةٌ

١١٦. مَخْطَبَةٌ شِعْرٌ وَبَرَهَانٌ جَدَلٌ وَخَامِسٌ مَقْطَعَةٌ نَلَتْ الْأَمْلَ

أقول: المراد «بالحججة»: القياس، ولما كان الواجب على المنطقي أن ينتظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطأ في القياس - كما يأتي في قول المصنف: «فخطأ البرهان...» - البيت احتاج لبيان مادته، فذكر أن القياس

قسمان:

(١) نقلي: وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع.

(٢) وعقلي: وأقسامه خمسة:

أولها: البرهان، وسيأتي في كلام المصنف.

ثانيها: الجدل: وهو ما تركب من قضايا مشهورة، نحو: العدل حسن، والظلم قبيح، أو مسلمة بين الخصمين، سواء كانت صادقة أم كاذبة، ليبنى عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه.

والمقصود منه: قهر الخصم، وإقناع من لا قدرة له على فهم البرهان.

ثالثها: الخطابة: وهو ما تركب من مقدمة مقبولة أو مظنونة؛ فالأولى: كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه، والثانية: هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن، مع تجويز النقيض؛ نحو: هذا لا يخالط الناس، وكل من لا يخالط الناس متكبر، فهذا متكبر.

والغرض من الخطابة: ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى.

رابعها: الشعر: وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض؛ نحو: الخمر ياقوتة سيالة، والعسل مرة مهوعة أو مقيئة.

والغرض منه: انفعال النفس لترغيبها في شيء، أو تنفيرها عنه.

خامسها: السفسطة: وهي ما تألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق؛ كقولنا في صورة فرس في حائط: هذا فرس، وكل فرس صهال، فهذا صهال.

والغرض منها: الإيقاع في الشكوك، والشبه الكاذبة، ويقال لها:
مغالطة، ومشغبة، واستعمالها حرام بجميع أنواعها.
ومن أقبح تلك الأنواع: المغالطة الخارجية: وهي أن يَشْغَلَ المناظِرُ الذي لا
فهم له ولا انقياد للحق فهم خصمه بما يشوش عليه بكلام قبيح، ليظهر للناس
أنه غلبه، ويستر بذلك جهله، وهو كثير في زماننا بل هو الواقع.
فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقى، لا يستعمل إلا لضرورة
له؛ كدفع كافر معاند؛ كالسم لا يستعمل إلا في الأمراض الخبيثة.
ولم يرتب المصنف بين أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على ما سمح به
النظم وترتيبها على ما ذكرته.



ثم قال:

١١٧. أَجْلُهَا الْبُرْهَانُ مَا أَتَى مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقَرَّرَ

١١٨. مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ مُجَرَّيَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ

١١٩. وَخَلَقِيَّاتٍ وَنَحْسُوسَاتٍ فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

أقول: أعظم هذه الخمسة: البرهان: وهو ما تألف من مقدمات يقينية،
بأن يكون اعتقادها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغير.
واليقينيات على ما ذكر المصنف ستة:

الأولى: الأوليات - أي: البديهيات - جمع أولي، وهو ما حكم فيه العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل: كالسواء فوقنا، والأرض تحتنا.

الثانية: المشاهدات، وتسمى الوجدانيات، وهي ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل؛ كجوع الإنسان وعطشه، ولذاته وألمه.

والثالثة: المجربات: وهي ما حكم به العقل والحس مع التكرار؛ كقولنا: السقمونيا مسهلة، والخمر مستكر.

والرابعة: المتواترات: وهي ما حكم بها العقل مع حاسة السمع؛ كعلمنا بغزة والشافعي، بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب.

الخامسة: الحدسيات: وهي ما حكم بها العقل والحس من غير توقف على تكرار؛ كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، أي: الظن بذلك ظناً قوياً.

السادسة: المحسوسات: وهي ما يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس، وكلها في الرأس خاصة به إلا اللمس، فإنه يتعدى إلى بقية البدن، وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة، فعد اليقينيات خمسة.

ووجه حصر اليقينيات في الستة: أن المعنى إما أن يستقل العقل به فهو

ووجه حصر اليقينيّات في الستة: أن المعنى إما أن يستقل العقل به فهو الأوليات، أو لا يحتاج إليه فهو الوجدانيات والمحسوسات، أو يحتاج له ولغيره فهو التجريبات والمتواترات والحدسيات.

والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير، بسبب أنه قد لا تكون له تجربة، ولا تواتر، ولا حدس، لعدم مشاركته في ذلك للمستدل. قاله بعضهم.

ثم قال:

١٢٠. وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ

١٢١. عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلَّدَ أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

أقول: في إفادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب:

الأول: أن النتيجة لازمة للنظر لزوماً عقلياً لا تنفك عنه؛ بمعنى أن

من علم المقدمتين امتنع أن لا يعلم النتيجة، فالعلم بالنتيجة لازم

(١)

المقدمتين؛ كلزوم الرؤية للمرئي، وهو مذهب إمام الحرمين .

(١) إمام الحرمين: هو العلامة، إمام الحرمين؛ أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن

الثاني: أن العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر، لأن النظر مخلوق لله تعالى، والعلم بالنتيجة يوجد عنده لا به، وهذا مذهب الشيخ الأشعري^(١).

الثالث: أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر؛ يجعل النظر مقدور للناظر مباشرة، فالنتيجة متولدة عنه؛ كتواجد حركة الخاتم عن حركة الإصبع، وهذا مذهب المعتزلة البائنين له على أصل مهذوم، وهو أن

عبدالله بن يوسف؛ ضياء الدين بن الشيخ أبي محمد الجويني، ولد سنة عشرة وأربعائة، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعائة. قال ابن السمعاني: كان إمام الأئمة على الإطلاق، المجمع على إمامته شرقاً وغرباً، لم تر العيون مثله. من تصانيفه: «الرسالة للنظامية»، وكتاب «البرهان في أصول الفقه»، و«الإرشاد في أصول الفقه»، وكتاب «الإرشاد في أصول الدين» وغيرها. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٢٧٠)، و«طبقات الشافعية» (٢ / ٢٥٥).

(١) الأشعري: هو الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، البصري، جده أبو موسى الأشعري؛ صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولد سنة ستين ومائتين، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وقيل: أربع وثلاثين، وقيل غير ذلك في وفاته. من مصنفاته: «الفصول في الرد على الملحدين»، و«إمامة الصديق»، و«خلق الأعمال»، و«الصفات»، و«مقالات الإسلاميين»، و«مقالات الملحدين». انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٨٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣ / ٣٤٧: ٤٤٤)، و«طبقات الشافعية» (٢ / ١١٣)، و«شجرة النور الزكية»، لمخلوف ص (٧٩).

العبد يخلق أفعال نفسه.

الرابع: أن النتيجة معلول للنظر، وهو علة، وهذا مذهب الفلاسفة
القائلين بتأثير العلة، وهو باطل، لأن العلة لا تفارق معلولها، والنظر
لا يجامع النتيجة، لأنه ضد العلم فلا يجامعه.

ثم قال:

خاتمة

١٢٢. وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجِدْنَا فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَأُ

١٢٣. فِي اللَّفْظِ كَثِيرًا أَوْ كَجَعَلِي قَا تَبَائِنِ مِثْلَ الرَّيْنِ مَأْخُذًا

١٢٤. وَفِي اللَّعْنِ لَا تَيْسِرُ الْكَلِمَةِ يِلْدَاتِ صِدْقٍ فَأَفْهَمَ الْمُخَاطَبَةُ

١٢٥. كَيْفَ جَعَلَ الْعَرَضِيَّ كَالثَّابِتِ أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى الْمُقْلَمَاتِ

١٢٦. وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ وَجَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ

١٢٧. وَالثَّانِ كَالْمُخْرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرَكَ شَرْطَ النَّشْجِ مِنْ إِكْتِمَالِهِ

أقول: الواجب في صحة النتيجة: الاحتراز عن الخطأ في القياس،
والخطأ: تارة يكون من جهة مادة القياس، وتارة من جهة صورته.

والأول: إما من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى.

أما من جهة اللفظ:

(١) فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس، فيُسَبَّه المراد بغيره؛ كقولك:-
هذه عين - أي: شمس - وكل عين - أي: تُنْبِغ الماء - سيالة، ينتج:
هذه سيالة، وهو باطل، لعدم تكرار الحد الوسط؛ إذ محمول
الصغرى غير موضوع الكبرى.

(٢) أو استعمال المبين كالمرادف، كقولك: هذا سيف، وكل سيف
صارم، ينتج: هذا صارم، وهو باطل من جهة جعل صارم الذي
هو السيف، بقيد كونه قاطعاً، مرادفاً للسيف الذي هو الآلة
المعلومة، لا بهذا القيد، وهو مبين له.

وأما من جهة المعنى:

(١) فبأن تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة؛ كقولنا: الجالس في
السفينة يتحرك، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد، ينتج:
الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد، والنتيجة باطلة من
جهة جعل الحركة العرضية التي هي محمول القضية الأولى
كالحركة الذاتية التي هي موضوع الثانية.

(٢) أو من جهة جعل النتيجة إحدى المقدمتين بتغيرها؛ كقولنا: هذه نقلة،
وكل نقلة حركة، ينتج: هذه حركة، وهذه النتيجة إحدى المقدمتين،
ويسمى ذلك: مصادرة عن المطلوب، وهو مردود من جهة أن النتيجة
ليست مغايرة للمقدمتين، فلم يحصل علم زائد عليها.

(٣) أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع؛ كقولنا: الفرس حيوان، وكل حيوان ناطق، يتتج: الفرس ناطق، وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان، الذي هو جنس، بحكم الإنسان الذي هو نوع.

(٤) أو من جهة جعل الأمر الوهمي غير القطعي كالقطعي؛ كقولك في رجل يخبط في البحث، وهو بعيد عن الفهم: هذا يتكلم بالفاظ العلم، وكل من يتكلم بالفاظ العلم عالم، يتتج: هذا عالم، وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها.

وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته:

(١) فبأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حجر جماد، وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الإيضاح للمبتدئ.

(٢) أو يكون فاقد شرط من شروط الإنتاج المتقدمة للأشكال الأربعة؛ كأن تكون صغرى الشكل الأول المشترك إيجابها سالبة، أو تكون كبراه المشترك كليتها جزئية؛ كقولنا في الأولى: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جسم، يتتج: لا شيء من الإنسان بجسم، وهو باطل، لفقد الشرط، وهو إيجاب الصغرى.

وفي الثانية: كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، يتتج: بعض الإنسان فرس، وهو باطل، لفقد الشرط، وهو كلية الكبرى، وقس على

ذلك قَدْ أَيَّ شرط من شروط الأشكال الباقية.



ثم قال:

١٢٨. هَذَا تَعَلُّمُ الْفَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ

١٢٩. قَدْ لَقِيتَهُ بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمَتْهُ مِنْ قَنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

١٣٠. نَظْمُهُ الْعَبْدُ الْفَلَّاحُ الْمُفْتَقِرُ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَضِرِ

١٣١. الْأَخْضَرِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ

١٣٢. مَغْفِرَةٌ تُخَيِّطُ بِاللَّذْنُوبِ وَتَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنِ الْقُلُوبِ

١٣٣. وَأَنْ يُثَبِّتَنَا بِجَنَّةِ الْمُعْلَى فَلَيْتَهُ أَكْرَمُ مَنْ تَقَضَّلَا

أقول: «الأمهات» جمع أم، وأم كل شيء: أصله، وقدم مرادفة الأصل للقاعدة، و«الحمود» الخالص من كلام الفلاسفة، والمقائد للتابذة للشرعية، و«الفلق»: الصبح.

و«نظمه» من النظم: هو الكلام للقفي الموزون قصداً، وهذا النظم من بحر الرجز، وأجزاؤه: مستعملن ست مرات، و«العبد»: المتصف بالعبودية، وهي غاية التذلل والخضوع، وليس للعبد وصف أشرف منها، ولهذا قدم موصوفها على غيره، و«رحمة» الله: إحسانه، أو إرادة إحسانه، فهي من صفات الأفعال على الأول، ومن صفات المعاني على الثاني.

و«المرئجي» المزمّل، و«المثّان» فَعَالٌ مِنَ الْمَثَرِ، وهو تعدّد النعم، وهو محمود من الله، مضموم من الخلق.

و«المغفرة» السّتر، ومعنى إحاطتها بالذنوب ستر جميعها، وكشف الغطاء عن القلوب: عبارة عن زوال الرّان عنها.

و«الثواب»: جزاء العمل، والعمل لأجل الثواب غير مضموم، وإن كان العمل لذات الله تعالى تعطيًا له أكمل منه، وقوله: «فإنه أكرم...» إلخ، علة لقوله: «المرئجي...» إلى هنا، أي: إنّما أملت منه هذه الأمور، لأنه أكرم من تفضل بها، وأفعل التفضيل ليس على باب، إذ الكرم حقيقة ليس إلا له سبحانه، ولا يخفى ما في طلب المغفرة أولاً، وطلب الثواب ثانيًا من التخلية والتحلية.

ثم قال :

- | | |
|---|--|
| وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا | ١٣٤. وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَاعِدًا |
| وَإِنْ بَلِيَّةٌ فَلَا تُبَدِّلْ | ١٣٥. وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّكْمِلِ |
| لَأَجَلٍ كَوْنٍ فَهُوَ قَيْنَحَا | ١٣٦. إِذْ قِيلَ: كَمْ مُزْهَبٍ صَحِيحَا |
| الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي | ١٣٧. وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَصِفْ لِقَصِيصِي |
| مَعْلَمَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحَسَنَةٌ | ١٣٨. وَلَيْتِي إِخْطَى وَعِشْرِينَ سَنَةً |
| ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ | ١٣٩. لَا يَسِيئَانِي عَالِيَرِ الْقُرُونِ |

أقول: طلب المصنف متعطفًا ممن نظر في كتابه أن يساعده من زلل وقع له فيه، وأن ينصح في إصلاحه، وأن يتأمل في ذلك ولا يعجل، لأن الغالب على المستعجل عدم الإصابة، وتزيف الصحيح لقبح فهمه؛ إذ لو كان فهمه حسنًا لما استعجل. ثم إن المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب، أي المقصود من كلامه: العذر حق للمبتدي متأكد، ينبغي أن يلتمس له، فإنه ابن إحدى وعشرين سنة، ومن هذا سنة معذرتة مستحسن قبولها، خصوصًا وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن، والقرن مائة سنة، وقيل غير ذلك.

فإن قلت: قوله: «وكن لإصلاح الفساد...» إلخ، يغني عن قوله: «وأصلح الفساد» فما فائدة ذكره بعد؟ قلت: إنه لا يغني عنه، لأن الأول أمر بإصلاح الفساد، والثاني أمر بإصلاحه مع التأمل لا مع السرعة، فمفاد الأول غير مفاد الثاني.

ثم قال:

- | | |
|---|--|
| تَأْلَيْفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنْظَمِ | ١٤٠. وَكَانَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ |
| مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِائَةِ | ١٤١. مِنْ سَنَةِ إِخْلَى وَأَزْبَعَيْنَ |
| عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مِنْ هَدَى | ١٤٢. ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَنَا |
| السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ | ١٤٣. وَالْأَلُو وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ |

١٤٤. مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرَجًا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

أقول: أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان في أول المحرم، سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وتقدم معنى الصلاة، و«السلام»: الأمان من النقائص، و«السرمد»: الدائم، وتقدم معنى الآل والصحب، وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب.

وقوله: «ما قطعت شمس النهار...» إلخ، المقصود منه: التعميم في جميع الأوقات، كما أن قوله فيما تقدم: «ما دام الحجا...» إلخ.

و«الأبرج» جمع برج، وهو اسم لجزء من اثني عشر جزءاً من الفلك الثامن، وهو مقسوم ثلاثين جزءاً، كل جزء يسمى درجة، والشمس تقطع في كل يوم درجة، فتقطع الفلك في ثلاثمائة وستين يوماً، وهي عدد السنة الشمسية، و«البدر» اسم للقمر ليلة أربعة عشر يوماً من الشهر العربي، و«الدجى» جمع دجية، وهي الظلمة.

وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا كِتَابَتَهُ، وَنَسْأَلُ مَنْ وَفَّقَنَا لَهُ أَنْ يَنْقَعَ بِهِ، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَلِيلٌ.
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة.....
٧	ترجمة العلامة الشيخ أحمد الدمنهوري.....
١٥	من السلم المنورق، للعلامة الأخضرى.....
٢٧	مقدمة المؤلف.....
٣٦	مبادئ علم المنطق.....
٣٨	تسمية المؤلف.....
٣٩	فصل: فى جواز الاشتغال بعلم المنطق.....
٤٣	أنواع العلم الحادث.....
٤٦	أنواع الدلالة الوضعية.....
٤٩	فصل: فى مباحث الألفاظ.....
٥٢	فصل: فى بيان الألفاظ للمعاني.....
٥٤	فصل: فى بيان الكل والكلية، والجزء والجزئية.....
٥٥	فصل: فى المعارف.....
٥٩	باب: فى القضايا وأحكامها.....
٦٣	فصل: فى التناقض.....
٦٥	فصل: فى العكس المستوي.....
٦٨	باب: فى القياس.....
٧١	فصل: فى الأشكال.....

الصفحة	الموضوع
٨٢	فصل: في الاستثنائي.....
٨٥	لواحق القياس.....
٨٧	أقسام الحججة.....
٩٢	خاتمة.....
١٠١	فهرس الموضوعات.....

